الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :…../D.S.E/2019

الموضـــوع

دور هيئات الدعم في تمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

دراسة حالة صندوق ضمان القروض

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالب(ة):
سنوسي سخرية

الأستاذ المشرف:
د/ أنفال نسيب

- لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بوستة زكية	أستاذ محاضر ب	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	نسيب أنفال	استاذ محاضر أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	خضراوي نعيمة	أستاذ محاضر ب	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2020/2019

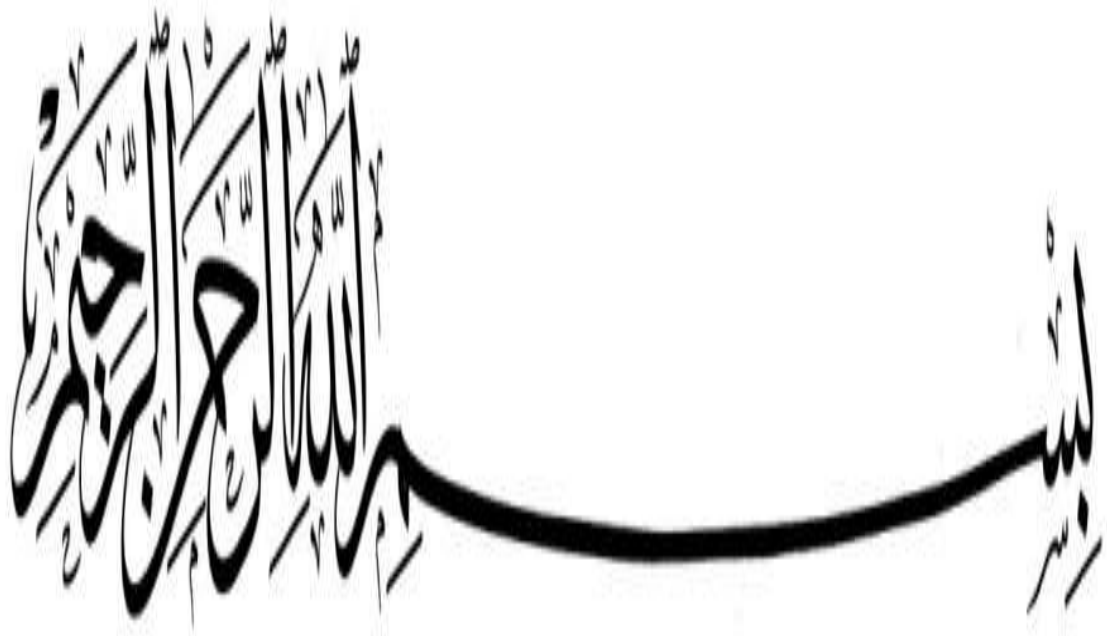
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

رفيق دربي زوجي الغالي حفظه الله

أبنائي الأعزاء :محمد ، إسراء و إكرام

زميلتي التي ساندتني في هذا المشوار سخري الزهرة

و إلى عائلتي

و كل الأحباب

شكر وتقدير

بداية أشكر الله عز وجل على توفيقه و إمتنانه و أحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ،اللهم لك الحمد و الشكر كما ينبغي لجلال وجهك و لعظيم سلطانك ، وصلاة و سلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء و خاتم النبيين و على آله و صحبه و سلم .

أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة " نسيب أنفال " التي أشرفت على هذه المذكرة و لم تبخل علي بتوجيهاتها و نصائحها

كما أتقدم بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة

و أقدم شكري إلى زملائي الطلبة على دعمهم المتواصل

و إلى كل عمال كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد هذا العمل المتواضع

ملخص الدراسة

الملخص :

إعتمدت الجزائر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل إستراتيجي لتنويع إقتصادها ، وذلك إدراكا منها بدورها الفعال في الإقتصاد الوطني حيث سعت إلى تطويره و ترقيته ، وذلك من خلال وضع مجموعة من الإجراءات قصد تطويرها و تكييفها مع المنافسة الدولية .

فالتمويل من بين أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا مايستدعي إنشاء آليات و سياسات تمويل تتلائم مع طبيعة و خصائص هذه المؤسسات ، وفي هذا الإطارقامت الحكومة الجزائرية بإتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات سواء في الجوانب المالية أو التشريعية أو التنظيمية .

و من بين أهم الجهود المبذولة هو إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية كإستراتيجية هادفة إلى توفير التمويل و الدعم لها تشجيعا للإستثمار و الحد من البطالة .

الكلمات المفتاحية :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،التمويل،صندوق ضمان القروض

ملخص الدراسة

Résumé :

a d velopper

alg riennes

Mots clés :

, le financement,le

فهرس

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	رقم الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة.....	
فهرس المحتوى.....	III
فهرس الجداول.....	V
فهرس الأشكال.....	VI
فهرس الملاحق.....	VII
قائمة المختصرات.....	VIII
المقدمة.....	أ- و
الفصل الاول : الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	
تمهيد.....	2
المبحث الاول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
المطلب الاول :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
المطلب الثاني: أسبابإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخصائصها.....	9
المطلب الثالث :أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	11
المبحث الثاني :دور المؤسسسات الصغيرة و المتوسطة و مجلات عملها.....	14
المطلب الاول :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
المطلب الثاني :أهمية و مجلات عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	19
المطلب الثالث :المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغية و المتوسطة	22
المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	24
المطلب الاول :التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	24
المطلب الثاني : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	28
المطلب الثالث :مؤشرات عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....	34
المطلب الرابع : الصعوبات و التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في	41

الجزائر.....	
خلاصة الفصل.....	50
الفصل الثاني :مساهمة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد.....	52
المبحث الاول: هيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	53
المطلب الاول : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	53
المطلب الثاني : الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	56
المطلب الثالث : صناديق الدعم و التمويل و دورها في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....	63
المبحث االثاني : دورصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	67
المطلب الاول : نبذة عن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	67
المطلب الثاني :أنواع الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( ).....	73
المطلب الثالث :حصيلة عمل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( ) من (2004-2019).....	77
خلاصة الفصل	87
الخاتمة.....	89
قائمة المراجع.....	94
قائمة الملاحق.....	101

فهرس الجداول

الرقم	البيـــــــــــــان	الصفحة
01	تصنيف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2003	7
02	التعريفات المعمول بها في دول شرق آسيا للمشاريع الصغيرة	7
03	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	26
04	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2017	28
05	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى غاية جوان 2019	35
06	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة من 2015 إلى غاية جوان 2019	37
07	تطور تعداد الأجراء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2003 إلى غاية جوان 2019	39
08	الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ أفريل 2004 إلى غاية جوان 2019	78
09	حصيلة وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إنشاء و تمديد منذ أفريل 2004 إلى غاية جوان 2019	79
10	توزيع المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017	81
11	توزيع المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017	82

فهرس الأشكال

الرقم	البيـــــــــان	الصفحة
01	الأصناف القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	12
02	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001 -2019)	36
03	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة (2015- 2019)	38
04	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003- 2019)	40
05	الهيكل التنظيمي للصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	72
06	عدد المشاريع المضمونة من طرف الصندوق حسب الأنشطة خلال (أفريل 2004 – جوان 2017)	84
07	مبلغ الضمان من طرف الصندوق حسب الأنشطة (أفريل 2004 – جوان 2017)	85
08	عدد الوظائف المستحدثة من طرف الصندوق حسب الأنشطة خلال (أفريل 2004 – جوان 2017)	86

فهرس الملاحق

الرقم	البيـــــــــان	الصفحة
01	إستمارة التقدير المالي للضمان	101
02	إستمارة طلب الضمان	102
03	الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق من أفريل 2004 إلى غاية 2019/06/30	104
04	حصيلة وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء و تمديد منذ أفريل 2004 إلى غاية جوان 2019	105
05	توزيع المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة من إفريل 2004 إلى غاية جوان 2017	106
06	توزيع المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017	108
07	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الجهات و الولايات إلى غاية 2019/06/30	110

قائمة المختصرات

Abréviation	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
ADS		وكالة التنمية الإجتماعية
ANDI		الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
ANDPME		الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
ANGEM		الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ		الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
APSSI		وكالة ترقية الإستثمار و دعمه و متابعته
CGCI –PME		صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
CNAC		الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة
CNI		المجلس الوطني للإستثمار
FGAR		صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسط

المقدمة

1- مدخل عام :

من المعروف أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي دورا هاما في كافة الدول سواء منها المتقدمة أو النامية نظرا لمساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني و لما تؤمنه من فرص عمل و الاسهام في دفع عجلة التطور الاقتصادي و الاجتماعي و الابداع التكنولوجي إذن هي العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم .

إلا أن هذه المؤسسات تتعرض لجملة من الصعوبات و المشاكل التي تقلل من أهميتها و تعيق تطورها و التي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها على توفير المال اللازم لإنشائها و إستمرار نشاطها ، إن مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فأصحابها عادة ما يكونون من المهنيين الصغار و لاتتوفر لديهم الضمنات الكافية للحصول على القروض إذ تبقى أمام البنوك عاجزة على الوفاء بإلتزاماتها كما أن قلة موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالي .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية مرت بتحولات و مراحل حيث تميزت بعد الاستقلال بالإعتماد على المؤسسات العمومية و المجمعات الضخمة التي ساعد في إنشائها و تطورها الارتفاع في أسعار البترول آن ذاك و استمر ذلك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية عام التي شهدت إنخفاض، فإعتمادها على الايرادات النفطية و تخوفها من نفاذ هذا المورد مستقبلا جعلها تفكرفي خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي كبديل ، فإهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة التي توالت تنائجها الهزيلة من سنة لأخرى ، و إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة جديدة فتحت المجال للخواص بذلك و هذا إنطلاقا من تيقنها بأنه لاتوجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية .

2-أشكالية الدراسة:

إن أهم ما ينتظره أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو الدعم المالي خصوصا أن أغلب أصحابها شباب لايملكون الاموال الكافية لإقامة هذه المشاريع من ناحية و من ناحية أخرى لايملكون الضمانات الكافية للحصول على القروض لذا تدخلت الحكومة لسد هذا الفراغ و قامت بإنشاء و كالات و هيئات الدعم لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها ما يدعمها بالاشتراك مع البنوك و منها ما يساهم في تمويلها دون إشتراك مع البنوك و من بين الوكالات

التي تم إنشاؤها و
صندوق الزكاة .

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا في التساؤل الرئيسي التالي :

- ماهو دور صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

و من أجل صياغة و تبسيط هذه الاشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ماهي خصائصها ؟
- ماهي هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟
- ماهو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

3- فرضيات الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة الفرضية التالية :

إن مختلف أشكال الدعم و الامتيازات الممنوحة من طرف هيئات الدعم الحكومي ومن بينها صناديق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( ) ساهمت في تشجيع إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- مبررات إختيار الموضوع:

يعود إختيار الموضوع لعدة أسباب منها :

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع .
- الاهمية الكبيرة التي يكتسبها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دوره في تطوير إقتصاديات الدول .
- إهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل عن قطاع المحروقات .

5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي :

- التعرف على الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .
- محاولة ابراز دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني .

- التعرف على المكانة التي يحتلها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إزالة العوائق التمويلية التي تقف أمام نمو و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

6- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لموضوع يعتبر من أهم الروافد الحقيقية للتنمية كما تظهر أهمية في :

- الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للإرتقاء بإقتصاديات الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية .
- إظهار واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- إهتمام الجزائر بهذا القطاع الذي يلعب دورا رائدا في مسار بناء إقتصاد متنوع .
- أهمية هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في تقديم المنح و المساعدات المالية لتنفيذ مخططات التأهيل .

7- منهج الدراسة:

لإنجاز الدراسة و الإجابة على الإشكالية تم الإعتماد على المناهج التالية :

✓ المنهج الوصفي حيث تم إستخدام المنهج الوصفي عند تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها إضافة إلى دورها و أهميتها و مجالات عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

✓ المنهج التحليلي إعتمدنا عليه أكثر من خلال تحليل البيانات الإحصائية حول المؤشرات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك القطاعات الإقتصادية الممولة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحصل عليها من نشرية المعلومات الإحصائية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

8- حدود الدراسة

✓ **الحدود المكانية** : سوف تقتصر دراستنا على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومساهمتها في الإقتصاد الوطني ، وكذلك التعرف على أهم هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تمويلها .

✓ **الحدود الزمانية** :من خلال دراستنا سوف نتطرق إلى تطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد الإستقلال و كذلك التعرف على المؤشرات العامة للمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة خلال الفترة (2001- 2019) ، بالإضافة إلى نشاط صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2004 – 2019).

9- الدراسات السابقة :

أولا :هالم سليمة، **هيئات الدعم و التمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** – دراسة تقنية للفترة 2004-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017/2016.

- تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و إحتياجاتها و تقييم أدائها في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، كذلك إلقاء الضوء على أهم الهيئات و البرامج التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع في مجال التمويل ، مع تقييم حصيلة الدعم و التمويل التي تحصل عليها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل هيئات الدعم و التمويل من سنة 2004 إلى غاية نهاية 2014 ، ومدى نجاح الحكومة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مع عرض أهم الأسباب التي تعرقل أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إستفادتها من برامج وسياسات الحكومة في دعم و تمويل هذه المؤسسات.

وقد توصلت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج لعل من أبرزها ، أن البرامج و الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسعى في مجملها إلى تطوير و ترقية هذا القطاع ، فالبعض منها يسعى إلى توفير التمويل من خلال منح قروض و سلف بدون فائدة و تسهيل الحصول على القروض البنكية بمعدلات فائدة منخفظة ، وتوفير الضمانات اللازمة لذلك و البعض الآخر يسعى إلى تأهيلها و تحسين قدرتها التنافسية و تطوير أدائها و تشجيعها على الإبتكار ، ومنها من يهتم بالجانب العقاري و توفير إمتيازات عقارية لأصحاب المشاريع .

ثانيا :سامية عزيز،**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2015/2014.

- لقد إستعرض هذا البحث الوقوف على الجانب السوسيولوجي و الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، كذلك التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية الإجتماعية و الإقتصادية ،وتعرض إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

و من بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في التنمية الإجتماعية بما توفره من مناصب عمل للأفراد و لخرجي الجامعات و ذلك لتخفيف من حدة البطالة ،و تساهم أيضا في التنمية الإقتصادية من خلال ما توفره من سلع و خدمات .، كذلك من بين النتائج المتوصل إليها هي أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشكلة نقص العمالة المدربة مقارنة مع المؤسسات كبيرة الحجم .

إن هذه الدراسات تناولت واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تقييم أدائها في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و برامج تأهيلها ، حيث شملت الدراسة إلى غاية سنة 2014،إلا أننا من خلال بحثنا هذا حاولنا التعرف على تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 على غرار الدراسات السابقة لم تتطرق لها ، ودور الذي تحققه هذه المؤسسات في الإقتصاد الجزائري ،كذلك تم تعرف على حصيلة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 و دوره في تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على ضمان استمراريتها و تطويرها .

10.محتوى الدراسة :

لقد إعتمدنا في بحثنا هذا على مقدمة عامة و فصلين و خاتمة عامة .

-الفصل الأول : بعنوان الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الذي سنحاول من خلاله التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التعرف على العوامل التي تقف أمام صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و إعطاء أهم المعايير المعتمد عليها ، و التطرق إلى تعريفات بعض الدول و عرض مختلف الخصائص التي تميزها عن باقي القطاعات الأخرى ،و المبحث الثاني فيتناول دور و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و مجالات عملها و المشاكل التي تعاني منها ، أما المبحث الثالث من هذا الفصل خصص لدراسة لمحة عن واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تم التطرق إلى التعريف القانوني لهذه المؤسسات من خلال القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعد الإستقلال و تم إستعراض تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و العامة في الجزائر من 2001 إلى 2019 ، وتعرف على أهم الصعوبات و التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

- **الفصل الثاني** : بعنوان مساهمة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ففي المبحث الأول تطرقنا فيه إلى مختلف الهيئات التي تم إنشاؤها من قبل الحكومة في سبيل دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال التعرف على إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهم الوكالات التي تعمل على دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وكذلك أهم الصناديق الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المبحث الثاني خصص بتسليط الضوء على صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودوره في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الأول

الإطار العام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في الجزائر

تمهـيد:

لقد ادركت مجتمعات اليوم أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل الأنشطة التنموية بما توفره من فرص للعمل و الإسهام في دفع عجلة التطور الإقتصادي والإجتماعي و الإبداع التكنولوجي ،هذا علاوة على تكاملها مع المنشآت الصناعية الكبيرة في مجالات الإنتاج و التسويق ضمن صيغ متكاملة في فروع الإقتصاد الوطنية المختلف ولما لها من دور كبير في تكوين قيمة مضافة لأي اقتصاد في المجتمعات المعاصرة

ان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد اهم القطاعات التي تستحوذ على إهتمام كبير من قبل دول العالم و هذا راجع للدور المحوري في الانتاج و التشغيل و إدرار الدخل .

وعلـى هذا الأساس ، و للإلمام بمـختلف الجوانـب المتعلقة بالإطار النظـري للمؤسسـات الصغـيرة و المتوسطة قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ **المبحث الاول :ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .**
- ✓ **المبحث الثاني :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجلات عملها .**
- ✓ **المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .**

المبحث الاول :ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نعطي لمحة عن أهم التعريفات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم ننتقل إلى أسباب ظهورها وأهم خصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات .

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لايوجد تعريف واحد للمشروعات الصغيرة و المتوسطة ، إذ لايوجد إتفاق بين الدول المتقدمة أو النامية على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع ، وقد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير ، و ذلك بهدف إعطاء تعريف محدد للصناعات الصغيرة و المتوسطة .[1]

اولا : معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :لتحديد تعريف جامع و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف ، و تنقسم إلى معيارين و هما :

1- لمعايير الكمية :إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها و محاولة تميزها عن باقي المؤسسات و من بين هذه المعايير نذكر (حجم العمالة ،قيمة الموجودات ، التركيب العضوي لرأس المال ، القيمة المضافة ،الطاقة المستعملة،رقم الأعمال ، رأس المال المستثمر.....إلخ)

ورغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها إستخداما عند وضع تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هم ، معيار حجم العمالة ، و معيار رأس المال المستثمر،و معيار حجم الإنتاج و حجم المبيعات ، لذا سنتناول كل منهم بشيء من التفصيل فيما يلي :

1.1التعريف على أساس معيار عدد العاملين :يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير إستخداما في تصنيف المشروعات نظرا لتوفر البيانات الخاصة عن العمال في غالبية الدول ، حيث يتم تصنيف المشروع و فقا لهذا المعيار بعدد العاملين فيه [3]

---

[1] نبيل جواد ،**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ،2007 ،ص 23.

[2] رابح خوني ،رقية حساني،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ،ايتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008 ،ص 19 .

[3] رامي زيدان ،**المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في سورية و دورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية** ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق ،2010 ،ص 20 .

إلا أن من عيوب هذا التعريف إختلافه من دولة لأخرى ، و أنه لايأخذ في الإعتبار التفاوت في مستوى التكنولوجيا المتبعة في الإنتاج

2.1 التعريف على أساس معيار رأس المال المستثمر :يعتبر رأس المال المستثمر (بدون الأراضي و المباني) ذا أهمية كبيرة لهذه المنشآت لإعتمادها بدرجة أساسية على الموارد الذاتية المتأتية من تعبئة المدخرات الفردية ، و تأسيسا عليه فإن هذا المعيار يتغير حسب المكان و الزمان من بلد لآخر.[1]

3.1 التعريف على أساس معيار حجم الإنتاج /حجم المبيعات:تعطي المبيعات صورة عن حجم النشاط الإنتاجي للمنشأة و قدرتها التنافسية في الأسواق ، و يعاب على هذا المعيار أنه في ظروف تراجع الأسواق و إنخفاض المبيعات لأسباب خارجية عن إرادة المنشأة ،لن يكون بالإمكان تكوين صورة حقيقية عن حجم و امكانات و طاقات المنشأة التي تكون معطلة ، بالإضافة للتغير و التذبذب بدرجة أكبر من تقلبات عدد العمال و حجم الإستثمار المشار إليهما سابقا.[2]

2. المعايير النوعية

إن المعايير الكمية و حدها لاتكفي لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لإختلاف أهميتها النسبية ، و إختلاف درجات النمو ، و إختلاف المستوى التكنولوجي مما أوجد تباينا واضحا بين التعريف المختلفة و لأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي المؤسسات الإقتصادية الأخرى و جب إدراج جملة من المعايير النوعية و التي من أهمها مايلي :[3]

1.2 – معيارالاستقلالية:المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي التي تكون مستقلة ، أي أنها تملك على الاقل 50 بالمئة من رأس مالها و لكن في بعض الدول قد تكون النسبة أقل من ذلك .[4]

2.2 – معيار التكنولوجي :حسب هذا المعيار فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي تستعمل أساليب بسيطة مقارنة مع المؤسسات الكبرى.

---

[1] أحمد عارف العساف وآخرون ،**الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة** ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2012 ، ص 19

[2] المرجع السابق، ص 19 .

[3] رابح خوني ،رقية حساني ،مرجع سابق ،ص 21 .

[4] خبابة عبد الله ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ،2013 ،ص 16 .

3.2 – معيار الملكية :تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالملكية الفردية و غير التابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال و قد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية ،بلدية ...إلخ) وقد تكون الملكية مختلطة .[1]

4.2 – معيار الحصة السوقية :إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محدودة إذ لا يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تفرض هيمنتها و سيطرتها على الأسواق و لاتستطيع أن تفرض أي نوع من الإحتكار في السوق عكس المؤسسات الكبرى.

5.2 معيار محلية النشاط : نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد و تكون معروفة فيه ، وأن لاتمارس نشاطها من خلال عدة فروع ، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة .و هذا طبعا لايمنع إمتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل و الخارج .[2]

3. تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1.3 **تعريف الولايات المتحدة الأمركية** :فقد وضعت لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية تعريفا للمشروع اشتمل على العديد من الخصائص لهذه النوعية من المشروعات ، حيث عرفت المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل من الخصائص التالية :

- ✓ استقلال الأدارة : مدير المشروع هو نفسه مالك المشروع.
- ✓ رأس المال :يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو بواسطة مجموعة صغيرة من الملاك .
- ✓ العمل في المنطقة المحلية :يعيش الملاك و العاملون في مجتمع واحد.
- ✓ حجم المشروع : صغير نسبيا للصناعة التي ينتمي إليها.[3]

وتعتبر المشروعات في الولايات المتحدة الأمريكية التي يعمل بها أقل من 100 عامل (مابين 1–99 عاملا) مشروعات صغيرة ،بينما تعد المشروعات التي يعمل بها مابين 100–500 عامل مشروعات أعمال متوسطة الحجم

2.3 **تعريف البريطاني** :تتبنى المملكة المتحدة إتجاها آخر في تعريف المؤسسات الصغيرة يقوم على إستخدام مجموعة من المعايير و المتمثلة في :[4]

---

[1] رابح خوني ، رقية حساني ،مرجع سابق ،ص 22 .

[2] المرجع السابق ،ص 23 .

[3] مصطفى يوسف كافي ،**بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة** ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ،2014 ص31

[4] رابح خوني ،رقية حساني ،مرجع سابق ،ص 27–28 .

أن لايزيد حجم المبيعات السنوي للمشروع عن 1.4 مليون جنيه استرليني (2.2 مليون دولار)

- ✓ أن لايزيد حجم الأموال المستثمرة عن 0.8 مليون جنيه استرليني .
- ✓ أن يقل عدد العاملين في المشروع عن خمسين عاملا أسبوعيا .
- ✓ أن يكون نصيب المشروع من السوق محدودا .
- ✓ استقلالية المشروع عن أية تكتلات إقتصادية .
- ✓ أن تتم إدارة المشروع من طرف أصحابه

3.3 تعريف الإتحاد الاوربي : بهدف وضع تعريف موحد لدول الأعضاء في الإتحاد الاوربي ، تم سنة 1992 تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و توصلت هذه المفوضية الاوربية في النهاية إلى الإعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف موحد ووحيد لجميع الدول الاوربية .

لكن تم وضع تعريف مبدئي يستند إلى معايير قريبة من بعضها البعض لدول الأعضاء ،وهذا التعريف يعتمد على معيار كمي يتمثل في عدد العمال داخل المؤسسة .[1]

- ✓ المؤسسات المصغرة من 01 إلى 09 عامل.
- ✓ المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عامل .
- ✓ المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عامل .

و في عام 1996 قام الإتحاد الاوربي بإصدار تعريف جديد للمؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و هذا بتاريخ 03 أفريل 1996 ،و الذي يستند إلى ثلاث معايير رئيسية في تحديد حجم المؤسسة و هم :

- ✓ معيار عدد العمال.
- ✓ معيار رقم الأعمال.
- ✓ معيار الميزانية السنوية.

و في 06 ماي 2003 تم تعديل هذا التعريف من قبل المفوضية الأوربية و أهم ما جاء في هذا التعديل هو وضع حدود لرقم الأعمال و الميزانية السنوية للمؤسسات الصغيرة ،التي كان يعتمد الإتحاد الأوربي في تعريفها على معيار عدد العمال فقط في تعريف 1996.

[1] سليمة هالم ،**هيئات الدعم و التمويل و دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**–دراسة تقييمية للفترة 2004–2014 – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات إدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017/2016 ، ص 27 .

و الجدول التالي يوضح التعريف الجديد المعتمد من طرف الإتحاد الأوربي في تعريف المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة .

الجدول رقم (01) : تصنيف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2003

نوع المؤسسات	الحد الأقص لعدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
المؤسسات المصغرة	09	أقل أو يساوي 02 مليون أورو	أقل من أو يساوي 02 مليون أورو
المؤسسات الصغيرة	49	أقل أو يساوي 10 مليون أورو	أقل من أو يساوي 10 مليون أورو
المؤسسات المتوسطة	249	أقل أو يساوي 50 مليون أورو	أقل من أو يساوي 43 مليون أورو

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع التالي :

سليمة هالم ،**هيئات الدعم و التمويل و دورها في تطويرالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**–دراسة تقييمية للفترة 2004–2014 – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات إدارة الأعمال ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2017/2016 ،ص 27 .

4.3 **تعريف دول جنوب شرق آسيا :** دول جنوب شرق آسيا أوجدت تعريفات و معايير لقياس المشروع الصغير تختلف عن تلك المعمول بها في بريطانيا و لاتتلائم مع واقع الحال عندها .[1]

و الجدول التالي يوضح التعريفات المعمول بها في دول جنوب آسيا للمشاريع الصغيرة

الجدول رقم (02):التعريفات المعمول بها في دول شرق آسيا للمشاريع الصغيرة

الرقم	الدولة	معيار القياس كحد أقصى
1	اندونيسيا	أقل من 19 عامل
2	ماليزيا	أقل من 25 عامل
3	الفليبين	أقل من 99 عامل
4	سنغافورا	أقل من عامل50
5	تايلاندا	أقل من 5 عامل

المصدر :نبيل جواد ، ،**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ،2007 ، ص 27.

[1] نبيل جواد ،مرجع سابق ، ص 27 .

5.3 **تعريف ألمانيا** :لديها عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستند لذلك إلى بعض المعايير الكمية و النوعية ،و فيما يلي أهم تلك التعاريف:

- ✓ المؤسسات الصغيرة هي" كل منشأة تمارس نشاطا إقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن مائتي عامل "
- ✓ المؤسسات الصغيرة هي " ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من تسعة و أربعين عامل "
- ✓ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي لاتعتمد في تمويلها على السوق المالي ،و تتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية و يتحملون كل الأخطار .

6.3 **تعريف اليابان:** تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200عامل ،أما في الوحدات التي يعمل بهاأقل من 20 عامل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا و برجع الاختلاف في التعريف إلى نوعية الصناعة.[1]

7.3 **تعريف فرنسا** :لايوجد تعريف متعارف عليه كليا ،لكن عموما مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يضم مجموع المؤسسات ذات الحجم الصغير التي تنشط في الصناعة ،و التجارة و الخدمات و يستثني المؤسسات الفلاحية ،و تعرف بعض النصوص القانونية بفرنسا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمعايير كمية كرقم الأعمال/أو عدد العمال.

فحسب قانون 1978/01/04 يمكن إعتبار مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون فرنك و عدد عمالها لا يتجاوز 500 عامل .

8.3 **تعريف لبنان** :و في لبنان يتم تعريف المؤسسات إنطلاقا من تصنيفها و هي تصنف في القطاع الصناعي و التجاري حسب مؤشر عدد العمال كالآتي :

- مؤسسة صغيرة الحجم من 1 إلى 5 موظفين.
- مؤسسة متوسطة الحجم من 6 إلى 500 موظف .
- مؤسسة كبيرة الحجم أكثر من 500 موظف .

9.3 **تعريف كويت** :تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الكويت حسب المعيار العددي على أنها "تلك المؤسسات التي لايتجاوز عدد العمال فيها عشرة عمال ،أما المؤسسات المتوسطة فهي محصورة بين عشرة و أربعة مائة و تسعة و تسعين عاملا ".

[1] رقراقي أمينة ، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**– دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص "حوكمت الشركات " ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2017/2016 ،ص 22 .

المطلب الثاني : أسباب إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى أسباب ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك التعرف على أهم خصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى .

أولا : **مبررات التوجه العالمي نحو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :**[1]

أدت المشكلات التي ظهرت عند إعتماد الدول النامية على المؤسسات الكبيرة في التنمية و التي منها :

1- انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في كثير من الدول و بالتالي صعوبة إنشاء مؤسسات كبيرة قادرة على قيادة قطاع التنمية.

2- تخلف الفن الإنتاجي المسموح به للدول المتخلفة من طرف الدول المتقدمة التي إحتكرت لنفسها الفن الإنتاجي المتقدم .

3- ضيق السوق المحلية بسبب إنخفاض القدرة الشرائية نظرا لإنخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات المحلية الكبرى من منافسة المؤسسات الكبرى الأجنبية التي إستفادت من خبرتها الطويلة و فنها الإنتاجي المتطور في إنتاج سلع رخيصة و ذات جودة عالية لاتنافسها منتجات الدول المتخلفة .

4- إنهيار المعسكر الإشتراكي الذي كان يتزعمه الإتحاد السوفياتي الذي كان يدعو إلى تبني المؤسسات الإقتصادية الكبرى و إنفراد المعسكر الرأسمالي بقيادة العالم .

5- نتائج تجارب الدول المتقدمة التي سبقت إلى الزيادة و مع ذلك فإن نسبة كبيرة من مؤسساتها هي مؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وهذه الأسباب و غيرها أدت إلى إقتناع أصحاب القرار السياسي في معظم دول العالم بضرورة التوجه نحو أسلوب الإعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لما له من مميزات .

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداعمة و الركيزة الأساسية لكثير من إقتصاديات البلدان النامية ،و أداة للبناء الإقتصادي و أن هذا الدور الهام الذي تلعبه إستمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلي :

[1] سامية عزيز ،**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**–دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة –أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع تخصص تنمية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014/2013 ،ص 7.

1- صغر الحجم :تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة ، فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج و تفصيل الملابس و في قطاع الخشب ،الأثاث ،الجلود ، و قد تكون على شكل مقاولة من الباطن ، فهي لا تستخدم تكنولوجيات عالية إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين و الإطارات .

2- مالك المنشأة :هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية و الفنية ، و هذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان .

3- المرونة وسرعة الإستجابة :تتميز ببساطة ورشاقة الهيكل التنظيمي و ترابط مفردات العمل و عدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة تجعل عملية التغيير نحو الاحسن و الأفضل تجري بطريقة أفضل و أسرع ، كذلك تمكن هذه الخصائص الأعمال المتوسطة و الصغيرة من التكيف السريع و المرن للأحداث المفاجآت في بيئة التنافس .[1]

4- الإعتماد على الموارد المحلية الأولية: مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية و بالتالي يؤدي إلى إنخفاض مستويات معامل رأس المال /العمل

5- الفعالية و الكفاءة : تتجلى فعالية و كفاءة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية لمالكها و إشباع رغبات و إحتياجات العملاء بشكل كبير.[2]

6- إتساع إنتشارها الجغرافي :يمكن أن تحقق إنتشارا واسعا داخل الرقعة الجغرافية للبلد بما فيها المناطق الريفية و ذلك بالنظر إلى قلة حاجتها للبنى التحتية مما يجعل منها موردا آمنا للأسواق المحلية ، بالإضافة إلى مساهمتها بسبب إتساع إنتشارهاالجغرافي في الحد من الهجرة من الريف إلى المدن ، و خاصة المدن الكبرى مما يساهم في تحقيق التنمية الإقليمية و التخفيف من الضغط على المدن الكبرى و تأمين فرص عمل لشريحة واسعة من العاطلين في المناطق الريفية و النائية .[3]

7 سهولة التأسيس :تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي و ترقية الإقتصاد عن طريق إعطاء الفرصة للأفراد لتجسيد مبادراتهم ،و منه إيجاد حركية إقتصادية مستمرة ، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية و الرسمية .[4]

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ،**إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة** ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2009 ،ص 27 .

[2] رابح خوني ،رقية حساني ،مرجع سابق ،ص 45 .

[3] رامي زيدان ، مرجع سابق ، ص 31 .

[4] أنفال نسيب ،**دور الجوانب المالية و الإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ،جامعة محمد خيضر ،ببسكرة، 2015/2014 ،ص 206 .

8 إتاحة فرص العمل :بسبب إستخدام هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة ، فإنها تساعد على توفر فرص العمل لأكبر عدد من العاملين ، و بذلك تكفل إمتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها و بمستويات إنتاجية مختلفة .[1]

9 سهولة الإدارة و التسيير : تتميز بسهولة التسيير بالنظر لبساطة هيكلها التنظيمي و أساليب الإدارة غير معقدة و اللوائح الصريحة لتسيير العمل،و كل ذلك يرجع لكون الإدارة تتجسد في شخصية مالكها .[2]

10 المعرفة الجيدة للأسواق :يتميز سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بضيقه و عدم إتساعه و أنه موجه لفئة محدودة ،مما يتيح لهذه المؤسسات المعرفة الشخصية بعملائها و إحتياجهم و طاباتهم ، و إمكانية دراسة إتجاهات تطورها في المستقبل و بالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير فيها ، مما يخلق نوع من التواصل و الإستمرارية و يعمق العلاقات المباشرة بين المؤسسة و عملائها ، مما يزيد من قدرتها على التفاعل بمرونة و سهولة مع متغيرات السوق و متطلباته ، ومنه الإستفادة من معظم مراكز البحوث و تطوير أو المعلومات أو التدريب خاصة بها.[3]

11 التبعية : ففي بعض الأحيان تأخذ المؤسسات الصغيرة شكل فروع للمؤسسات الكبيرة تختص بتوفير المادة الأولية للمؤسسات الكبيرة أو وكالات بيع تسوق منتجات تلك الكبيرة .[4]

المطلب الثالث :أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أنواع ، تختلف حسب أشكالها بإختلاف معايير تصنيفها

أولا : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة القانونية

إن تحديد شكل ملكية المشروع هو من أهم القرارات الواجب إتخاذها للقيام بمشروع صغير أو متوسط

ويمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني حسب ماهو موضح في الشكل التالي:

---

[1] عوادي مصطفى ،**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووسائل دعمها** ،الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، يومي 07/06 ديسمبر 2017 ،ص 05 .

[2] جاري فاتح ،بوكار عبد العزيز ، **هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،الملتقى الوطني، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، يومي 31/30 جانفي 2018 ، ص03 .

[3] أنفال نسيب ،**دور الجوانب المالية و الإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مرجع سابق ،ص 207 .

[4] رقراقي أمينة ، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مرجع سابق ، ص 23 .

الشكل رقم (01):الأصناف القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

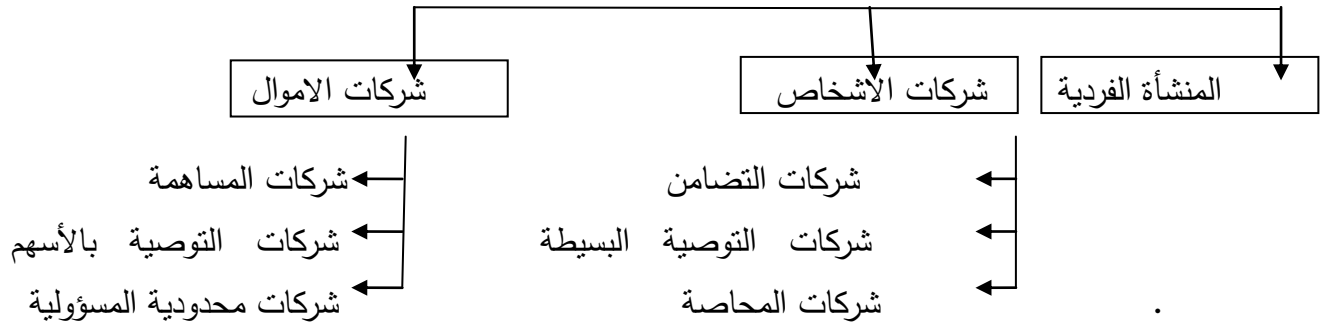

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع التالي :

نبيل جواد،**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت 2007،ص49

✓ **المنشأة الفردية** : و هي مؤسسات التي تعود تعود ملكيتها لشخص واحد و هو المسؤول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط.[1]

✓ **شركات الأشخاص** :هي مؤسسة تقام على الإعتبار الشخصي و الثقة المتبادلة بين الشركاء ، تعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال و بالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وهي ثلاث أنواع :[2]

- **شركة التضامن** :وهي الشركة التي يباشر فيها الشركاء بإسمهم جميع الأنشطة الإقتصادية .
- **شركة التوصية البسيطة** :هي شركة أشخاص تنقسم فيها الملكية إلى فئتين هما : فئة الشركاء المتضامنين ، وفئة الشركاء الموصين الذين يساهمون بقسط من رأس المال الشركة ،و تنحصر مسؤوليتهم المالية في قيمة حصتهم الرأسمالية ولا يتحملون المسؤولية المالية في حالة الخسارة و الإفلاس إلا بمقدار حصتهم فقط .
- **شركة المحاصة** :وهي شركة مؤقتة يتفق شخصان أو أكثر على إنشائها بهدف القيام بنشاط تجاري مؤقت و تنتهي الشركة غالبا بإنتهائه.

[1] أنفال نسيب ،**دور الجوانب المالية و الإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مرجع سابق ، ص 210

[2] المرجع السابق،ص ص : 208-209 .

✓ **شركات الأموال:**تقــوم على الإعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدمه الشريك من حصة في تكّوين رأس المال ، كما أن الشريك لايسأل فيها بأكثر من حصته و يدخل في نطاق الشركات الأموال كل من :[1]

•**شركة المساهمة** : تعتـبر شركة المساهمة شخـصية إعتبارية منفصلة و مستقلة عن أصحابها (حملة الأسهم) و كذلك عن الموظفين و العاملين بها ،فهي و كما يعرفها رجال القانون "ذلك الكيان الإصطناعي الغير ملموس ،و الذي يوجد فقط من وجهة نظر القانون".[2]

•**شركة التوصية بالأسهم** :هي شركة تضامن تقسم فيها حصص الشركاء إلى أسهم و ليس مبالغ مقطوعة كما في شركة التوصية البسيطة.[3]

• **الشركة ذات المسؤولية المحدودة** : هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان و يخضع إنتقال الحصص فيها للقيود القانونية و الإتفاقيات الواردة في عقد الشركة ،و لا تنشأ لها الشخصية الإعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات :

تصنف هذه المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاث فئات وهي :

أ- مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية : نجد أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الإستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية ،تحول المنتجات الفلاحية ، الورق و منتجات الخشب و مشتقاته ، منتجات الجلود و الأحذية .

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلائم مع خصائص هذه المؤسسات بحيث أن :

*لاتتطلب رؤوس أموال ضخمة للقيام بها .

*صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصدر .

*تصنيع الجلود و صناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة الإستخدام لليد العاملة .

ب-مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية : و نجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعة الوسيطية و التحويلية المتمثلة في تحويل المعادن ،المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية ،صناعة

[1] رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سابق ، ص 63 .

[2] مصطفى يوسف الكافي ، مرجع سابق ، ص 120 .

[3] طاهر محسن منصور الغالبي ، مرجع سابق ، ص 143 .

البلاستيك ،مواد البناء،المناجم و تعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتطورة .

ت–مؤسسات إنتاج سلع التجهيز :تتميز صناعة التجهيز على الصناعات السابقة أنها تتطلب بالإضافةإلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها ، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال،الأمر الذي لاينطبق على خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون صغير ، فيشمل بعض الفروع الصغيرة فقط كإنتاج و تركيب بعض المعدات ويكون ذلك غالبا في البلدان المصنعة أما في غيرها من البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات و المعدات الخاصة ...إلخ

ثالثا :تصنيف المؤسسات على أساس القطاعات الاقتصادية :[1]

- مؤسسات إنتاجية : وهي نوعان :

*مؤسسات تنتج سلعا إستهلاكية مثل الصناعات اليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية .

* مؤسسات تنتج سلعا رأسمالية بمعنى أنها سلع تدخل في إنتاج سلع أخرى ، كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات .

- ✓ مؤسسات خدماتية : و هي مؤسسات تقدم خدمات لعملائها كالصحة و المطاعم و الفنادق و مؤسسات الإستشارات و خدمات الكمبيوتر.
- ✓ مؤسسات تجارية : وهي المؤسسات التي تقوم بشراء السلع و إعادة بيعها كتجارة الجملة و التجزئة.

المبحث الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مجلات عملها

لقد تزايد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نتيجة ظهور العديد من المشاكل التي لم تستطيع المؤسسات الكبيرة التعامل معها إضافة إلى الأهمية التي تجسد هذه المؤسسات في الوقت الراهن من خلال الأدوار التي يمكن أن تقوم بها في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

[1] سمية بلعيد ، **واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برنامج التأهيل– اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل .م.د في علوم التسيير ، شعبة تسيير المنظمات ، جامعة باتنة 1 ، 2018/2017 ، ص ص 95– 96 .

المطلب الأول :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحظى المنشآت الصغيرة و المتوسطة بإهتمام مخططي السياسات الإقتصادية و الإجتماعية في دول العالم منها المتقدمة و النامية على حد سواء وذلك إنطلاقا من دورها الحيوي في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لهذه الدول.[1]

أولا : الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يتجسد الدور الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال النقاط التالية :

1- إتاحة فرص العمل :تسمح المشروعات الصغيرة بالعديد من فرص العمل ، و تختلف فرص العمل المتاحة في المشروعات الصغيرة عن تلك المتاحة في المشروعات الكبيرة و ذلك لأنها تستقطب عددا لا بأس به ممن يتلقوا التعليم الكافي للعمل في المنشآت الكبيرة و لذلك فإن المشروعات الصغيرة تلعب دورا أجتماعيا إلى جانب دورها الإقتصادي .كما أن الأبحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدلات ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشروعات الكبيرة .[2]

2- المساهمة في الناتج المحلي الخام و خلق قيمة مضافة :حيث تؤثر هذه المنشآت في ثلاث إتجاهات :[3]

- ✓ تعمل على توفير السلع و الخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط مما يزيد من الدخل الوطني للدولة .
- ✓ تحقق إرتفاعا في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام .
- ✓ تساهم في تخفيف من الإسراف على المستوى الوطني .

3- مصدر منافسة :توفر المشروعات الصغيرة و المتوسطة مصدر منافسة محتمل و فعلي للمنشآت الكبيرة و تحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.[4]

4- مصدر مهم للتجديد و الإبداع:و المقصود به العمليات التطويرية و التحسينية و الإبداع التي يقوم بها أصحاب المؤسسات المصغرة و الصغيرة على منتجاتهم ، حيث أن نسبة التجديد و التحديث في

---

[1] رقراقي أمينة ، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مرجع سابق ،ص 23 .

[2] أحمد عارف العساف و آخرون ، مرجع سابق ، ص 43 .

[3] خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص 222 .

[4] ليث عبد الله القهري ،بلال محمود الوادي ،**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية** ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2012، ص 33 .

منتجاتهم تكون أكبر من المؤسسات الأخرى ،و هذا بهدف زيادة الربحية ، فالمؤسسات الكبيرة تركزعلى إنتاج السلع ذات الطلب الثابت ، و تترك المؤسسات المصغرة و الصغيرة المجازفة لمحاولة إيجاد سلع و خدمات جديدة ، الأمر الذي قد يلحق بالمؤسسة خسائر إن لم تحقق منتوجاتها نجاحا نظرا لإنخفاض نسبة رأس مال المؤسسات المصغرة .

و تتولى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عملية الإنتاج و تحويل الأفكار الجديدة إلى سلع أو خدمات إذا توفرت لديها رؤوس الأموال الضرورية لذلك ، أو تبيع الأفكار كبراءات إختراع لمؤسسات كبيرة قادرة على تمويل عملية الإنتاج .[1]

5- استخدام التكنولوجيات الملائمة :أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستخدم فنون إنتاج بسيطة و نمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية ، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة و غير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال ، حتى أن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا و لاتتطلب مهارات عمالية ة بذلك تنخفض تكلفة إعداد و تدريب العمال .[2]

6- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعبئة المدخرات :تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم مجالات جذب المدخرات و تحويلها إلى إستثمارات في مختلف القطاعات ، كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من جهة و إنخفاض درجة المخاطرة في الإستثمارات الصغيرة من جهة أخرى .[3]

7- المساهمة في التنمية الإقتصادية المحلية :تتسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الصناعات التقليدية بالمرونة في التوطن و التنقل بين مختلف المناطق و الأقاليم ، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية و الريفية ، و إعادة توزيع السكاني و الحد من الهجرة إلى المدن الكبرى ، فضلا على الإنتشار الجغرافي مما يجعلها قادرة على إمتصاص البطالة و إنعاش المناطق النائية و تحقيق التوزيع العادل للدخل و منه تحقيق التنمية المحلية بصورة عامة و الإقليمية بصورة خاصة على أن يتم تحديد دورالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإطارالعام لدور القطاع الصناعي في التنمية و ليس في معزل عنه .[4]

8- التكامل مع المؤسسات الكبيرة :إن المؤسسات الكبيرة و العملاقة تحتاج للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنفيذ العديد من النشاطات و المهمات التي هي مهمة لها لكنها صغيرة الحجم حيث تكون

---

[1] هالم سليمة ، **هيئات الدعم و التمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،مرجع سابق ،ص 71 .

[2] رابح خوني ،رقية حساني ،مرجع سابق ،ص 51 .

[3] نسيب أنفال ، **دور الجوانب المالية والإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مرجع سابق ، ص 211

[4] المرجع السابق،ص 212 .

مكلفة لها لو نفذتها بنفسها ، و هذا عن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول حيث تصبح الصناعات الصغيرة مكملة و مغذية للصناعات الكبيرة و أوضح مثال على ذلك اعتماد الشركات العملاقة لتصنيع السيارات على المؤسسات المصغرة و الصغيرة في توفير العديد من المستلزمات و الأدوات الإحتياطية بالإضافة إلى أعمال الصيانة و التصليح و النقل و غيرها ،و في الوقت نفسه تستخدم المؤسسات المصغرة منتجات المؤسسات الكبيرة من آلات تركيب و نجارة إلى غير ذلك .

و تعتبر علاقة المؤسسات صغيرة الحجم مع الكبيرة ذات أهمية كبيرة حيث أثبتت الدراسات بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل .[1]

9- مساهمتها في توسيع القاعدة الإنتاجية :نظرا لكونها تنشط في جميع المجالات الإنتاجية ، و نظرا لكونها الأكبر في جميع دول العالم ، فهي بذلك تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية للبلد ، مما يؤدي إلى إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات .[2]

ثانيا :الدور الأجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

إن الهدف من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو تحقيق التنمية الشاملة ، حيث تنتشر هذه المؤسسات في أرجاء البلاد و هذا مايمكنها من التأثير في سلوك الأفراد و تفكيرهم و عاداتهم لهذا يتجسد دورها الإجتماعي من خلال النقاط التالية :

1- **المساهمة في توزيع العادل للدخول** : في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتقاربة في الحجم و التي تعمل في ظروف تنافسية واحدة و يعمل بها أعداد هائلة من العمال يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة ، وهذا النمط من التوزيع لايوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة و التي لاتعمل في ظروف تنافسية .[3]

2- **التخفيف من المشكلات الإجتماعية** :وذلك من خلال توفير مناصب شغل و إمتصاص البطالة و منه رفع مستوى الدخل الأسري خاصة للفئات الإجتماعية الفقيرة و في المناطق المهمشة و منه فهي تساهم في حل المشكلات الإجتماعية من البطالة ،فراغ ، تهميش و مايترتب عنها من أفاق إجتماعية خطيرة .[4]

---

[1] هالم سليمة ،**هيئات الدعم و التمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص ص 71-72 .

[2] خبابة عبد الله ، مرجع سابق ،ص 224 .

[3] رابح خوني ،رقية حساني ،مرجع سابق ،ص 54 .

[4] أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية و الإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مرجع سابق ، مرجع سابق ،ص 212 .

3- **إشباع رغبات و إحتياجات الأفراد** :حيث تعتبر فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن ذاتهم و ترجمة أفكارهم و خبراتهم و تطبيقها من خلال هذه المؤسسات ، و منه خدمة المجتمع من خلال تحسين مستوى المعيشة و مستوى الرفاهية و منه تعزيز العلاقات الإجتماعية .[1]

4- **خدمة المجتمع** : تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خدمة جليلة للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع و خدمات متناسبة مع قدراته و إمكانياته وزيادة قدراته الإستهلاكية و تحسين مستوى معيشته و تحسين مستوى الرفاهية و تعزيز العلاقات الإجتماعية ،أيضا تساهم هذه الأخيرة في خدمة الحي و تجميل المنطقة إضافة إلى العائد الإقتصادي المتحقق و هذا مايزيد درجة الولاء لهذه المؤسسات من قبل المجتمع المحلي .[2]

5- **زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الإستقلالية** :أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعظم إحساس الأفراد بالحرية و الإستقلالية ، و ذلك عن طريق الشعور بالإنفراد في إتخاذ القرارات دون سلطة وصية و الشعور بالحرية المطلقة في العمل دون قيود و شروط و الإحساس بالتملك و السلطة و تحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة و السهر على إستمرارية نجاحها .

ثالثا : الدور الخارجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يتجسد دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التعامل مع العالم الخارجي من خلال النقاط التالية :

1- **الشراكة مع الإستثمارات الأجنبية** :و ذلك من خلال زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر و الدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة أو المستضيفة،بدلا من الإعتماد على شركات متعددة الجنسيات .[3]

2- **مساهمتها في الصادرات** :تشير إحدى الدراسات إلى أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة قد تساهم بنحو 25 بالمئة إلى 35 بالمئة من الصادرات العالمية للمواد المصنعة ، إلا أن مساهمة المؤسسات الكبيرة تبقى أكبر لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معظم الدول تركز على الأسواق الداخلية و المحلية في تسويق منتجاتها .[4]

---

[1] المرجع السابق،ص 212 .

[2] رابح خوني ،رقية حساني ،مرجع سابق ،ص 55 .

[3] أنفال نسيب ،**دور الجوانب المالية و الإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مرجع سابق ، ص 213

[4] خبابة عبد الله ، مرجع سابق ،ص 224 .

المطلب الثاني :أهمية ومجالات عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي و التخطيط المستقبلي و تمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم .

اولا: اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:ان أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نابعة من الأمورالتالية :[1]

1- تعتبر النواة التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى .

2- تتميز بسهولة التأسيس و صغر حجم الإستثمار المطلوب مما يجعلها و عاءا جيدا لجذب مدخرات صغار المستثمرين .[2]

3- إعتبارها العمق الإستراتيجيى للمؤسسات الكبيرة (المساهمة في تلبية بعض إحتياجات الصناعات الكبرى سواءا بالمواد الأولية أو الإحتياطية.[3]

4- توظف ما نسبة 39 بالمئة من العاملين ذوي المهارات التكنولوجية العالية (علماء ، مهندسون ، عاملين في حقل الحاسوب).[4]

5- تعتبرأداة هامة لخلق فرص العمل من خلال إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف إقتصادية ، مما يسمح بإستغلال الكفاءات و التجارب و تجسيد أفكارهم في الواقع و منه إمتصاص البطالة.[5]

6- تساهم في توزيع الدخل و تحقيق تنمية متوازنة و ذلك من خلال إنتشارها الجغرافي ، وبفضل مرونة أسس توطينها ، و لعدم حاجتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة.[6]

7- كونها ذات ميزة تنافسية نسبية يمكن للشركات الكبرى الإستفادة منها (تسويق بضائع من خلالها).[7]

8- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا ، لأن إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة و منه فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع .

---

[1] مصطفى يوسف الكافي ،مرجع سابق ، ص 36 .

[2] ليث عبد الله القهري ،بلال محمود الوادي ،مرجع سابق ،ص 28 .

[3] مصطفى يوسف الكافي ،مرجع سابق ، ص 36

[4] طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سابق ،ص 29 .

[5] أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية و الإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مرجع سابق ، مرجع سابق ،ص 210

[6] ليث عبد الله القهري ،بلال محمود الوادي ،مرجع سابق ،ص 28 .

[7] مصطفى يوسف الطافي ، مرجع سابق ، ص 37 .

9- قدرتها على إنتاج سلع و خدمات تعتبر مدخلا لإنتاج السلع وخدمات أخرى (تعظيم الإستفادة من الخدمات بالمحلية).

10- إذا ما أحسن التخطيط لقيامها و إحتضانها و دعمها فإن المشاريع الصغيرة أقدر على المنافسة على المستوى المحلي و الإقليمي وربما العالمي ، وهذا من شأنه زيادة الصادرات .

ثانيا: مجالات عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تحتل المشاريع الصغيرة و المتوسطة الجانب الأرحب من مساحة مشاريع النشاط الإقتصادي داخل الإقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم ، و تمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الإقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات و يمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة و المتوسطة على النحو التالي :[1]

المجال الصناعي :يتسع القطاع الصناعي من المؤسسات الصناعية الصغيرة من :[2]

أ- المؤسسات ذات منتجات سريعة التلف :صناعة الثلج ،الألبان ،و منتجات الألبان ، الخبز و الحلويات و الفطائر،تعبئة العصائر ،صناعة حفظالخضار ة الفاكهة و اللحوم و الأسماك....

ب- المنشآت التي تنتج سلعا ذات مواصفات خاصة حسب طلب المستهلك :(خياطة الملابس،ورش الأثاث الخشبي و المعدني ،صناعة الطوب و البلاط...).

ت- المؤسسات ذات الأنشطة التي تعتمد دقة العمل اليدوي :الملبوسات المشغولة و المطرزة،صناعة الحرف و الفخار و الأواني الزجاجيةو النحاسية ،صناعة السجاد ،صناعة المشغولات مثل مشاغل الذهب و الماس و الفضة .

ث- المؤسسات ذات المنتجات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة :صناعة الألبان،المطاط ،تقطيع الأشجار ،أعمال المقاولات.

ج- أخرى كصناعة الألبسة الجاهزة والأحذية الجلدية والبلاستيكية والأدوات والأواني المنزلية ،لعب الأطفال ،مواد ومعدات النظافة ،مواد الصناعة ،تجميع الأجهزة الإلكترونية غير المعقدة ،ورش قطع غيار السيارات ،صناعة الزيوت النباتية ،صناعة السكر والحلويات والعسل ،الصناعات الخشبية ،و مواد البناء.

1- مشاريع التنمية الزراعية :

أ- مشاريع الثروة الزراعية :إنتاج الفواكه و الخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.

ب- مشاريع الثروة الحيوانية :كتربة الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المناحل أو الألبان و مشتقاتها.

[1] ليث عبد الله القهري ،بلال محمود الوادي ،مرجع سابق ،ص 23 .

[2] نبيل جواد ،مرجع سابق ،ص 51 .

ت- الثروة السمكية :كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

2- **مجال الخدمات :**

و تشمل الفنادق –الصيرفة–الأنشطة السياحية –خدمات الصيانة –النظافة –حماية البيئة –النقل و الشحن و التفريغ –الدعاية و الإعلان–الخدمات الإستشارية– خدمات التخزين العادي و الفني – خدمات السيارات مثل المغاسل و التشحيم .[1]

3- **النشاط التجاري** :يعتبر من أهم أنشطة الأعمال الصغيرة و المتوسطة ،و أهمها مجال التجزئة :[2]

أ–متاجرة عامة:التي تبيع سلعا كثيرة متنوعة و هي صغيرة الحجم .

ب- متاجر الأقسام :متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية و في وسط المدن و تخصص بمجموعة من مجموعات السلع .

ت- المتاجرالمتخصصة : تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث،الأدوات المكتبية،الأطعمة والحقائب.

ث- متاجر سوبرماركت :متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع و السلع و المواد الغذائية ،و تتعامل مع المنتج مباشرة و بها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع و المواد الغذائية .

ج- متاجر الخدمات:التي تعتمد على الثقة و الشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف،الكي،صالونات الحلاقة...إلخ).

4- مجال المقاولات :مقاولات بالمشاريعالمكانيكية مثل المصانع و محطات تحلية المياه – محطات التوليد الطاقة و مقاولات الإنشاءات المدنية و الأشغال لاالبحرية.

5- مجال التعدين :عادة ما يقوم المشروع الصغير بأحدى عمليات أنشطة المناجم أو المحاجر أو المحلات بإعتماده على المجهود البشري بصفة أساسية لإستخراج الخامات التي توجد قريبة من سطح الأرض ،أو من البحار أو الأنهار ، ثم إجراء بعض العمليات عليها دون إستخدام وسائل تكنولوجية معقدة (في أمريكا 50 بالمئة من منتجات التعدين من إنتاج المشروعات الصغيرة).[3]

[1] المرجع السابق ، ص 51

[2] ليث عبد الله القهري ، بلال محمود الوادي ، مرجع سابق ، ص ص 26- 27

[3] نبيل جواد ، مرجع سابق ، ص 53

المطلب الثالث:المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن نمو و تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل ،و هذه الأخيرة قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في كافة أنحاء العالم ، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متداخلة مع بعضها البعض ، وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي و هي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها ، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل و تأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت .

ومن خلال هذا بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم كالتالي:

1- **مشاكل كلفة رأس المال** :إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدفع سعرفائدة مرتفع مقارنة باسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة ، إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة و المتوسطة على الإقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها .[1]

2- **مشكلات الخلافات بين الشركاء** :في بعض الأحيان تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها.

- حب السيطرة و التفرد بالإدارة و النزعة المركزية .
- إختلاف و جهات النظر حول المسائل المالية و الإنتاجية و التسويقية .
- الأنانية وحب الذات .
- التوسع في المصارف الشخصية .

3- **مشاكل التمويل** :تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تمويل نشاطها سوء تمويل رأس المال الثابت ورأس المال العامل ، ويمكن رد هذه المشاكل التمويلية إلى كل من :[2]

✓ضعف رأس المال الخاص و الإقراض من العائلة و الأصدقاء و عدم كفايته .

✓ مخاطر الإقراض من السوق الغير الرسمي (المرابين)كسعر الفائدة المرتفع جدا و الضمانات وشروط الإسترداد .

[1] ليث عبد الله القهري ، بلال محمود الوادي ، مرجع سابق ، ص 34.

[2] رابح خوني ،رقية حساني ،مرجع سابق ،ص 82 .

✓ صعوبة الحصول على قروض من البنوك التجارية لإرتفاع درجة المخاطرة و إشكالية الضمانات إضافة إلى سعر الفائدة و المدة و عدم ملائنتها لطبيعة نشاط هذه المؤسسات ،حتى أن البنوك لا تنظر إليها على أنها مشروعات بنكية .

✓مشاكل التمويل في الأسواق المالية و البورصة و صعوبة طرح و تداول الأسهم .

✓مشاكل الإدارة المالية و صعوبة تقدير الإحتياجات .

✓مشاكل تأخير السداد و خسارة الديون المعدومة و التوسع في البيع الآجل.

4- **مشاكل الإجراءات الحكومية** :و هذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة و التعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

5- **مشكل الضرائب** :يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة في جميع أنحاء العالم ، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشرعات الصغيرة و المتوسطة من حيث إرتفاع الضرائب و هي كذلك مشكلة للضرائب ،نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.[1]

6- **المشكلات التسويقية:** تواجه معظم منتجات الأعمال الصغيرة و المتوسطة في الوقت الحاضر مشكلات تسويقية ،و هي بطبيعة الحال تختلف بإختلاف نوع المنشأة و طبيعة النشاط الذي تمارسه ، فالمنشأة التجارية قد تواجه بمشكلات مختلفة عن تلك التي تواجه المنشأة الصناعية أو الزراعية . ويمكن تقسيمالمشكلات التسويقية التي تواجه منشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة إلى مجموعتين من المشكلات بحسب مصدرها هما :[2]

أ- مشكلات تسويقية خارجية :و تتعلق هذه المشكلات بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة .

ب- مشكلات تسويقية داخلية :و تأتي هذه المشكلات من إهمال منشآت الأعمال الصغيرة و المتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها

7- **مشكل المنافسة** :المنافسة و التسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات و المشروعات الكبيرة .

8- **ندرة المواد الأولية** :من حيث الندرة الطبيعية و عدم القدرة على التخزين و ضرورة اللجوء الى الإستيراد و تغيرات أسعار الصرف.

[1] ليث عبد الله القهري ،بلال محمد الوادي ، مرجع سابق ، ص 35

[2] خبابة عبد الله ، مرجع سابق ،ص 43-44 .

9- **مشكلات عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات** :و هو ما يتمثل بالعمالة و التشغيل بحيث تعاني هذه المشروعات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة و النقص في المهارات و الخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج و التسويق فهذه المشروعات ليس لديها القدرة و الإمكانيات اللازمة لإستقطاب المهارات العالية و العناصر المدربة تدريبا جيدا .[1]

10- **مشكلات التضخم** :من حيث تأثيره في إرتفاع أسعار المواد الأولية و كلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى إرتفاع تكاليف التشعيل .و هنا تعترض هذه المنشأة مشكلة رئيسية و هي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها و يحد من قدرتها لاعلى رفع الأسعار لتجنب أثر إرتفاع أجور العمالة و أسعار المواد الأولية .

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إعتمدت الجزائر في بداية مشوارها التنموي ، أي بعد الإستقلال مباشرة ، على نموذج الصناعات المصنعة الذي أعتبر كنتيجة حتمية لقناعات إديولوجية عكست بوضوح النظام الإقتصادي السائد آنذاك . وقد ساهم هذا التوجه بشكل مباشر في تهميش قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طيلة فترة زمنية طويلة إمتدت عبر ثلاث عقود من الزمن . و مع بداية التسعينات ، بدأت الرؤية تتغير و بدأ الإهتمام بهذه المؤسسات يتزايد شيئا فشيئا ، إلى أن تم إرساء قواعد سياسية و قانونية التي تحكم عملية النهوض بها و تطويرها . و سيتم إعطاء صورة عن الوضعية التي تعيشها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال هذا المبحث

المطلب الأول : التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

في ظل إنضمام الجزائرإلى مشروع الأورو متوسطي،وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 ،اخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الأتحاد الأوربي ،و الوارد في القانون رقم 01-18المؤرخ في 27رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تم اعتماد معيارين للتعريف

[1] نبيل جواد ،مرجع سابق ،ص 106-107 .

وهما عدد العمال و الجانب المالي ، واصبحت تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها القانونية بأنها.[1]

✓ يقصد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسة انتاج السلع و أو الخدمات ، تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتعدى رقم اعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري كما يجب أن تستوفي معايير الإستقلالية .[2]

✓ يقصد بالمؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم اعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دينار جزائري ويكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100و 500 مليون دينار جزائري .[3]

✓ يقصد بالمؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص و لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار جزائري .[4]

✓ يقصد بالمؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عمال ولها رقم اعمال اقل من20 مليون دينار جزائري ويكون مجموع حصيلتها السنوية 10ملايين دينار جزائري .[5]

---

[1] أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية و الإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مرجع سابق ، ص 205 .

[2] **المادة 04 من القانون :01-18** المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية ،العدد 77 ، الصادرة في :2001/12/15 ، ص 06 .

[3] **المادة 05 من القانون :01-18** المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مرجع سابق ، ص 08

[4] **المادة 06 من القانون :01-18** المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ،ص08

[5] **المادة 07 من القانون :01-18**المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص 08 .

ويمكن توضيح ما تضمنه القانون رقم 01-18 من خلال المواد 05-06-07 في الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال(دج)	الحصيلة السنوية (دج)
متوسطة	50 إلى 250 عامل	200 مليون إلى02 مليار	100 مليون إلى 500 مليون
صغيرة	10 إلى 49 عامل	اقل من مليون 200	اقل من 100 مليون
مصغرة	01 إلى 09 عامل	اقل من 20 مليون	اقل من 10 مليون

المصدر : أنفال نسيب ، **دور الجوانب المالية و الإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2015/2014 ، ص 205 .

و بناء على ما سبق تمكن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على انها : كل مؤسسة تعمل في احدى القطاعات الإقتصادية (الزراعة، الصناعة ، التجارة و الخدمات) و تتمتع بإستقلالية الملكية و الإدارة ولها حصة محدودة في السوق و محلية النشاط ،والتي تراوح عدد العمال فيها بين 01 إلى 250 عامل و يتراوح رقم اعمالها السنوي ما بين 20 مليون و 2 مليار ، وتتراوح حصيلتها السنوية ما بين 10 إلى 500 مليون دينار جزائري ،بالإضافة إلى إستخدامها كافة الأساليب الجديدة في الأنتاج و الإدارة و تقسيم العمل .[1]

كذلك من خلال الجدول السابق يتضح أن القانون التوجيهي الجزائري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، قد ركز على أربعة معايير أساسية : المستخدمون ، رقم الأعمال ، مجموع الحصيلة السنوية و استقلالية المؤسسة ، حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي :[2]

[1] أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية و الإقتصاديةلإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مرجع سابق ، ص 205 .

[2] فارس طارق ، **دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية**– دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2018/2017 ، ص 25 .

✓ **الأشخاص المستخدمون:**عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية ، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة ، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي ، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي .

✓ **رقم الأعمال** : الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة ، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدته 12 شهرا .

✓ **المؤسسة المستقلة** : كل مؤسسة لايمتلك رأس مالها بمقدار 25 فما أكثر من قبل المؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى ، لاينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و تجدر الإشارة أن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تضمن تعديلا لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال و مجموع الميزانية السنوية كما يلي : " تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات و التي تشغل من 01 إلى 250 شخص و لايتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار ، أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار ، كما تستوفي معيار الإستقلالية "

بالإضافة إلى التعريف السابق ، فقد تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التعاريف المفصلة التالية :

✓ **المؤسسات الصغيرة جدا** : هي مؤسسة تشغل أقل من واحد (1) إلى تسعة (9) عمال ، و تحقق رقم أعمال أقل من أربعون (40) مليون دينار، أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20) مليون دينار .[2]

✓ **المؤسسة الصغيرة** : تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 إلى 49 عامل ، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعمائة (400) مليون دينار ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار .[3]

---

[1] **المادة 05 من القانون رقم 17-12** ، المؤرخ في 2017/01/10 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11 ، ص 05 .

[2] **المادة 10 من القانون رقم 17-02** ، المؤرخ في 2017/01/10 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص 06.

[3] **المادة 09 من القانون رقم 17-02** ، المؤرخ في 2017/01/10 ،المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ،ص 06 .

✓ **المؤسسة المتوسطة :** تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 عامل ، و يكون رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار إلى أربعة (4) ملايير دينار ، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائتي (200) مليون إلى مليار دينار .[1]

و يمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي :

جدول رقم (4) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2017

	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة صغيرة جدا	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	ما بين 400 مليون دج إلى 4 مليار دج	ما بين 200 مليون دج إلى 1 مليار دج

المصدر : من إعداد الطالبة إستنادا على المواد : **08،09 ، 10 من القانون رقم 17-02 ، المؤرخ في 2017/01/10** ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11 ، ص ص 05-06

و الجدير بالذكر ، أن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضح إلى أنه إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها ، و في فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها ، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها .[2]

المطلب الثاني :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

رغم الانطلاقة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لم تكن إلا في التسعينات من القرن الماضي ، إلا أنها كانت متواجدة و لكن بصورة غير واضحة المعالم كما هي عليه الآن ، فقد تكونت أغلبية هذه المؤسسات بعد الإستقلال و تطورت ليس على أساس تجربة مكتسبة و إنما من خلال رؤوس الأموال المتأتية من التجارة و القطاع الخاص .

عموما فقد مر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بثلاث مراحل أساسية و هي :

[1] **المادة 08 من القانون رقم 17-02** ، المؤرخ في 2017/01/10 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ،ص 06 .

[2] فارس طارق ، **دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية** ،مرجع سابق ، ص 26 .

أولا : مرحلة مابين (1963-1979) [1]

لقد عرفت الجزائر منذ الإستقلال حركة من التعديلات و التشريعات و القوانين المتعلقة بالإستثمارات و الإستثمارات الأجنبية تحديدا ،فخطة التنمية آنذاك لم تعرف إنفتاحا تجاه الإستثمار الوطني الخاص ، فقد كانت مشاريع التنمية كلها بيد الدولة فاسحة المجال للإستثمار الأجنبي و ضمن أطر محددة ، إذ مباشرة بعد الإستقلال أقرت الحكومة أول قانون يتعلق بحرية الإستثمار و هو القانون رقم 277/63 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 الذي جاء صريحا في هذا المجال و كان الهدف من وراءه هو مخاطبة رأس المال الأجنبي بعدم مغادرة أرض الوطن آنذاك و المشاركة في بناء الإقتصاد الوطني .

في سنة 1966 شهد القطاع الإقتصادي تصحيحا آخر للقانون السابق و كان القانون 284/66 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 أكثر تفصيلا و شرحا لتدخل القطاع الخاص في مختلف فروع النشاط الإقتصادي و كذا الإمتيازات و الضمانات التي يوفرها للمستثمر الوطني و الأجنبي ، كما كان يهدف هذا القانون إلى تحديد نظام يتكفل بالإستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الإقتصادية ، ومن أهم أهدافه هو سد الثغرات التي تضمنها القانون 277/63 .

إذ ينص هذا القانون على أن الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الحيوية يعود إلى الدولة و الهيئات التابعة لها مع إمكانية مشاركة رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي عند الضرورة .

لكن المتتبع لشروط الإعتماد يجدها معقدة جدا ، كما أن التدابير الإدارية كانت تتميز بالبيروقراطية المجحفة ، مما أدى إلى فقدان مصداقية اللجنة الوطنية للإستثمارات التي توقفت عن ممارسة نشاطها سنة 1981 و في الواقع بقي إعتبار قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دائما مكملا للقطاع العمومي الذي حظي بالدور الأساسي في السياسة الإقتصادية لتنمية البلاد ، و لم تكن هناك سياسة واضحة إزاء تشجيع القطاع الخاص طيلة هذه الفترة ، حيث بقي تطوره محدودا كما بقي مقيدا نظرا للعداء المتزايد الذي كان يتضمنه التوجه الإيديولوجي الإشتراكي للجزائر .

فقد إعتمدت خلال هذه المرحلة نظاما جبائيا يعيق توسع و إنتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عن طريق مختلف الضغوطات الجبائية بالإضافة إلى قوانين عمل قاسية و حرمان

[1] قشيدة صورية ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**-دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينااليب" – رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص ص 40-41.

هذه المؤسسات من ممارسة التجارة الخارجية ، حيث بقي هذا القطاع محتكرا من طرف الدولة فقط . لكن هذا القطاع قد كانت له بعض النتائج الإيجابية مقارنة بالقانون السابق إذ تم إنشاء بعض المؤسسات الخاصة و المختلطة في الفترة 1967-1970 .

نتيجة هذه الأوضاع إنحصرإهتمام رأس المال الخاص في الإستثمار في القطاعات التي لا تستدعي أي تحكم تكنولوجي و لاتتطلب يد عاملة مؤهلة . فقد كان القطاع الخاص قطاعا تقليديا يمارس نشاطه في الإطار العائلي في معظم الأحيان . و بشكل عام بقيت الأوضاع مناسبة لقطاعي التجارة و الخدمات التي استقطبت استثمارات الخواص و بعض الأنشطة الصناعية البسيطة و بالتالي فإن قانون الإستثمار لسنة 1966 لم يصل إلى تحرير الإستثمار الخاص بل ظل معرقلا له .

ثانيا :المرحلة مابين (1980-1989) [1]

منذ بداية الثمانينات ، حاولت الدولة الجزائرية إحداث إصلاحات في الإقتصاد الوطني في ظل إستمرار التوجه الإشتراكي.وقد تجسد ذلك في إطارالمخططين الخماسيين الأول (1980-1984) و الثاني (1985-1989)، بإتباع جملة من السياسات التي كان هدفها إعادة الإعتبار للقطاع الخاص و التراجع عن إستراتيجية الصناعات المصنعة مقابل تشجيع الصناعات الخفيفة و المتوسطة .و لذلك شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها أثر كبير على المنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أهمها :

1- **قوانين إعادة الهيكلة العضوية و المالية :** حيث تضمنت عملية إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الإقتصادية ، التي أقرها المرسوم رقم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 ، تفكيك و تقتيت هياكل القطاع العام و الوحدات الإقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلى وحدات صغيرة الحجم . و بذلك إنتقل عدد المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة سنة 1982 ، كما إرتفع عدد المؤسسات الولائية و البلدية إلى 504 مؤسسة ولائية 1079 مؤسسة بلدية .
2- **قانون الإستثمار الخاص:**ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 ، و المتعلق بالإستثمارالإقتصادي الوطني الخاص ، في تمكين المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة من الإستفادة من بعض الإجراءات .

[1] مرزوقي نوال ، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000**- دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية – رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009 ، ص 33.

3- تم إصدار القانون رقم 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 ، المتضمن إستقلالية المؤسسات العمومية ، و الذي إنعكست آثاره بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .[1]

ثالثا : المرحلة مابين (1990 -2017)[2]

مع بداية التسعينات تدهورت الأوضاع الإقتصادية للجزائر بسبب تراجع نمو الإقتصاد الوطني ، و إرتفاع التضخم و معدل البطالة بشكل كبير ، و إستمرار تدهور ميزان المدفوعات ، و الإنخفاض الكبير في إحتياطات الجزائر مع العملة الصعبة ، هذه الأوضاع دفعت السلطات إلى تفعيل الجهود للإنتقال من إقتصاد موجه إداريا إلى إقتصاد موجه بآليات السوق ، و تكريسا لهذا التوجه دخلت الجزائر في عملية تحول هيكلي واسع برزت فيه الحاجة إلى الإهتمام بالقطاع الخاص و ضرورة تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة (1990 -2000) :

إن الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1986 ، و التي كان سببها موارد الصادرات من المحروقات و إرتفاع مستوى المديونية و ما صاحبها من الدعوة إلى ضرورة التخلي عن الإقتصاد الموجه و الإنتقال إلى إقتصاد السوق . هذه الوضعية جعلت الجزائر تتبنى مجموعة من القوانين لتشجيع الإستثمار و تكريس التوجه نحو الإقتصاد الحر ومن بين هذه القوانين :

- قانون النقد و القرض رقم 10/90 المؤرخ في 14أفريل سشنة 1990 ، و الذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد و القرض بتوجيه عمل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي ، بالإضافة تشجيع الإستثمار الأجنبي فضلا عن منحه المساواة في المعاملات .

- إصدارقانون ترقية الإستثمار وفق المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 المتعلق بترقية الإستثمار،الذي جاء ليحل محل القانون 25/88 بتحديده للإجراءات التي تطبق على الإستثمارات الوطنية و الأجنبية ،وذلك لتدعيم إدارة تحرير الإقتصاد و السياسة الجديدة لترقية الإستثمار .

و بجانب هذا فقد تجسد الإهتمام في مستوى الهيئات الحكومية خلال هذه المرحلة ، بإنشاء الوزارة المنتدبة للصناعات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991 ، وبموجب المرسوم التنفيذي 94/211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 ، ارتقت هذه الأخيرة إلى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة .

[1] المرجع السابق ، ص 34 .

[2] فارس طارق ، **دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية** ، مرجع سابق ، ص 198 .

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة (2001-2017):[1]

من أجل إعطاء نفس جديدة لترقية الإستثمار ، قامت السلطات الجزائرية بإجراء تعديلات على قانون ترقية الإستثمار 12/93 ، وكذا إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2001 و الذي أعتبر كأرضية للإنطلاق في تدعيم هذه القطاع في الجزائر ، بالإضافة إلى إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة 2017 الذي أصبح يعكس رؤية جديدة لترقية هذه المؤسسات

أولا : قانون تطوير الإستثمار

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الإستثمار بصدور الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار ، الذي يستبدل فكرة ترقية الإستثمار بفكرة تطوير.

وقد حدد هذا القانون النظام العام الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، وكذا الإستثمارات التي تستفيد من الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحللين و الأجانب .[2]

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الإستثمار ، أنشأ قانون تطوير الإستثمار هيئتين أساسيتين للإستثمار هما :

- ✓ المجلس الوطني للإستثمار ( ): الذي يعتبر خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مراكز القرار المتعلقة بالإستثمار .[3]
- ✓ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ّ): وهي بديل عن وكالة الترقية و متابعة الإستثمار (المستحدثة بموجب قانون ترقية الإستثمار 12/93 . و تضم هذه الوكالة ممثلين عن الهيئات و المؤسسات المعنية مباشرة بالإستثمار منها : الوزارات ، البنك المركزي ، مديرية الجمارك ،إدارة الضرائب ، الأملاك العمومية ،البلدية ، وكذا البيئة و الشغل ، المركز الوطني للسجل التجاري .

[1] المرجع السابق، ص 200 .

[2] **المادة 01 من الأمر 01-03** المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 2001/08/22 ، ص 05 .

[3] **المادة 19 من الأمر 01-03** المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار، مرجع سابق ، ص 07 .

ثانيا :القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع ، ليسد بذلك الفراغ القانوني الذي كان يعرفه هذا القطاع ، حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني و التنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تدابير مساعدتها و ترقيتها ، هذه الأخيرة (التدابير) تهدف إلى تحقيق مايلي :[1]

- ✓ إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن حركية التطور و التكيف التكنولوجي .
- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع ميدان نشاطها .
- ✓ ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري و الإقتصادي و المهني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع ميدان نشاطها .
- ✓ الحث على وضع أنظمة جبائية مكيفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لتكريس روح المقاولة و تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ تبني سياسات تكوين و تسيير الموارد البشرية تفضل و تشجع الإبتكار و التجديد و ثقافة التقاول .
- ✓ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها .
- ✓ تشجيع بروز محيط إقتصادي و تقني و علمي و قانوني ، يضمن الدعم و الدفع الضروريين لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إزدهارها في إطار منسجم .
- ✓ ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ثالثا : قانون الإستثمار 09/16

يهدف قانون الإستثمار 09/16 المؤرخ في 03 أوت 2016 إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات .[2]

[1] **المادة 11 من القانون رقم 01-18** المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص ص 06-07 .

[2] **المادة 01 من القانون رقم 16-09** المؤرخ في 03 أوت 2016 ، المتعلق بترقية الإستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 46 ، الصادرة بتاريخ 2016/08/03 ، ص 18 .

رابعا : القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و لمواصلة مسار دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، صدر قانون رقم 02/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017 و المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث يرمي هذا القانون إلى تحقيق الأهداف التالية :[1]

- ✓ بعث النمو الإقتصادي .
- ✓ تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا سيما المبتكرة منها ، و الحفاظ على ديمومتها .
- ✓ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قدراتها في مجال التصدير .
- ✓ ترقية ثقافة المقاولة .
- ✓ تحسين معدل الإندماج الوطني .

وتستند سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فق هذا القانون ، على التشاور و التنسيق مع الفاعلين العمومين و الخواص المعنيين ، و كذا الدراسات الملائمة ، مما تترتب عليه برامج و تدابير و هياكل دعم و مرافقة .[2]

المطلب الثالث : مؤشرات عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (2001-2019):

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالتنامي من سنة إلى أخرى و هذا راجع إلى مجموعة من العوامل و لعل أهمها فتح المجال لإستثمار للقطاع الخاص ، حيث تعد أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تابعة للقطاع الخاص و التي تنشط تقريبا في مختلف المجالات الإقتصادية و تساهم بنسبة معتبرة في إحداث مناصب الشغل و هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال دراستنا لهذا المطلب .

[1] **المادة 02 من القانون رقم 17-02** المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق، ص 05 .

[2] **المادة 02 من القانون رقم 17-02** المؤرخ في 10 جانفي 2017 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مرجع سابق ، ص 05 .

أولا : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001- 2019):

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطور ملحوظ خلال فترة محل الدراسة الممتدة ما بين (2001- 2019) ، و تعود ملكية أغلب هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص و هذا ما سوف نلاحظه من خلال معطيات الجدول رقم ( )

الجدول رقم (5) :تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2019/06/30

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة التطور
2001	244 570	778	245 348	/
2002	261 075	778	261 853	6.73
2003				10.31
2004				8.44
2005				9.53
2006				9.91
2007				9.07
2008				26.42
2009				13.08
2010				5.37
2011				6.5
2012				7.97
2013				9.27
2014				9.54
2015				9.69

9.42				**2016**
5.07				**2017**
6.27				**2018**
2.63				**2019**

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

إلياس غفال،**تقييم الدورالتمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة(2000-2014)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص نقود و تمويل ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017/2016 ، ص 107 .

Bulletin d'information statistique de la PME des années

الشكل رقم (2) :تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001- 2019)

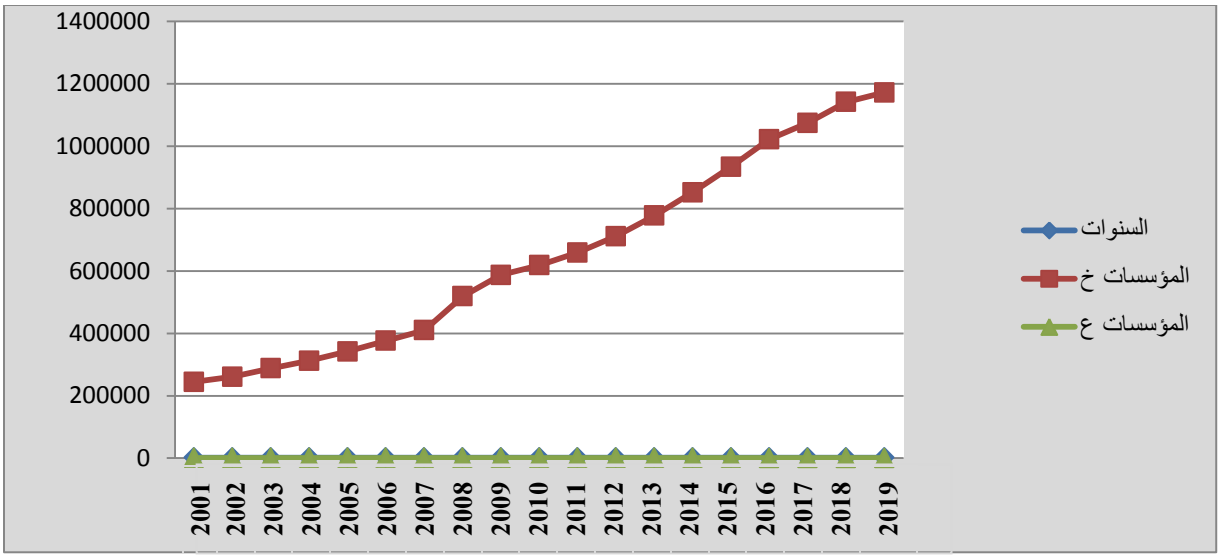

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتمادعلى معطيات الجدول رقم (5)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) و تمثيله البياني أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد من سنة إلى أخرى ، حيث شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة من سنة 2001 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 ، ففي سنة 2001 بلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

348 245 و في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 بلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 945 171 1 أي بمعدل تطور يقدر بـ 377.66 .

تعود هذه الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن أغلبتها تنتمي إلى القطاع الخاص بنسبة 99 ، حيث شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة المدروسة من سنة 2001 إلى غاية 2019/06/30 ، ففي سنة 2001 بلغ إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 570 244 و في نهاية السداسي الأول من سنة 2019 و حسب آخر إحصائيات فقد إرتفع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى 701 171 1 أي بمعدل تطور يقدر بـ 379.08 مقارنة بسنة 2001 ، ويرجع ذلك إلى إدماج أصحاب المهن الحرة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في المقابل سجلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية إنخفاظا بـ 534 مؤسسة خلال نفس الفترة حيث بلغت في سنة 2001 (778) مؤسسة و في نهاية السداسي الأول لسنة 2019 (244) مؤسسة أي بمعدل تطور 68.63 أي أنها في تناقص مستمر ، ويرجع ذلك لعمليات التصفية و الخوصصة التي باشرتها الدولة في إطار التوجه نحو إقتصاد السوق.

ثانيا :تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2015-2019)

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على خمسة قطاعات رئيسية نوضحها في الجدول التالي

الجدول رقم (6) : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2019/06/30

قطاع النشاط	2015		2016		2017		2018		2019	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفلاحة	5625	1.05	6130	1.06	6599	1.08	7068	1.10	7275	1.12
المحروقات :الطاقة و الخدمات المتصلة بها	2639	0.49	2767	0.48	2887	0.47	2981	0.46	3032	0.46
البناء و الأشغال	168 557	31.34	174 848	30.36	179 303	29.43	185 121	28.77	188 275	28.54

العمومية									
الصناعات التحويلية	83 701	15.56	89 597	15.56	94 930	15.58	99 865	15.52	102 055	15.48
الخدمات تحتوي المهن الحرة	277 379	51.57	302 564	52.54	325 625	53.44	348 458	54.15	358 936	54.41
المجموع العام	537 901	100	575 906	100	609 344	100	643 493	100	659 573	100

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية

,Bulletin

d'information statistique de la PME des années

الشكل رقم (3) :توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة (2015- 2019)

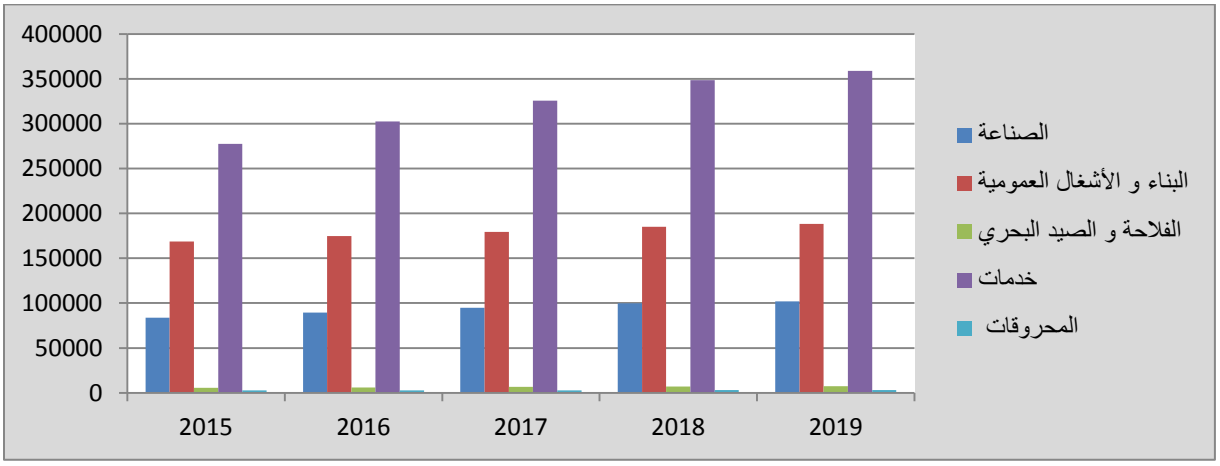

المصدر : من إعداد الطالبة بال'تماد على معطيات الجدول (6)

يلاحظ من خلال رقم (6) أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عرفت تطورا متتاليا بالنسبة لقطاعات النشاط خلال الفترة من (2015-2019)

حيث تمركزت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات أي حوالي نصف هذه المؤسسات تنتمي إلى هذا القطاع كون هذا القطاع يتطلب إستثمارات ضعيفة نسبيا عند الإنطلاق مقارنة

مع القطاعات الأخرى ، كذلك لايتطلب الإبداع و التقنيات الحديثة في التسيير و الإنتاج و التسويق ، ثم يليه في المرتبة الثانية نجد قطاع البناء و الأشغال العمومية و الذي عرف تطورات هامة نظرا لحجم المشاريع الخاصة بالسكنات و البنى التحتية التي أنجزت خلال السنوات الأخيرة ، ثم في المرتبة الثالثة قطاع الصناعة الذي حقق نسب تعتبر ضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة و له تجربة لأكثر من خمسين سنة في مجال الصناعي ثم قطاع الفلاحة و اخيرا قطاع المحروقات .

ثالثا : تطور تعداد الأجراء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2003- 2019)

تعتبرالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم القطاعات الإقتصادية المتوفرة لمناصب الشغل و العمل على الحد من البطالة التي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها الكثير من الدول العالم بما فيها الجزائر و ذلك من خلال خلق إستثمارات و مشاريع جديدة ناجحة تعمل على دمج الشباب العاطل عن العمل و توفير فرص عمل لجميع شرائح المجتمع [1]، و الجدول الموالي يبين نصيب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة خلال الفترة (2003 – 2019).

الجدول رقم (7) : تطور تعداد الأجراء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة من 2003إلى غاية 2019/06/30

السنوات	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسبة التطور
2003	705 000	-
2004	838 504	18.94
2005	1 157 856	38.08
2006	1 252 707	8.15
2007	1 355 399	8.19
2008	1 540 209	13.63
2009	1 756 964	14.07
2010	1 625 686	7.47
2011	1 724 197	6.06

[1] سليمة هالم ،**هيئات الدعم و التمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**– مرجع سابق ، ص 146 .

7.19	1 848 117	**2012**
8.32	2 001 892	**2013**
7.76	2 157 232	**2014**
9.91	2 371 020	**2015**
7.15	2 540 698	**2016**
4.52	2 655 470	**2017**
2.59	2 724 264	**2018**
3.46	2 818 736	**2019**

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية

إلياس غفال،**تقييم الدورالتمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2014)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص نقود و تمويل ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017/2016 ، ص 113 .

Bulletin d'information statistique de la PME des années

الشكل رقم (4) :تطور تعداد الأجراء في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2019- 2003)

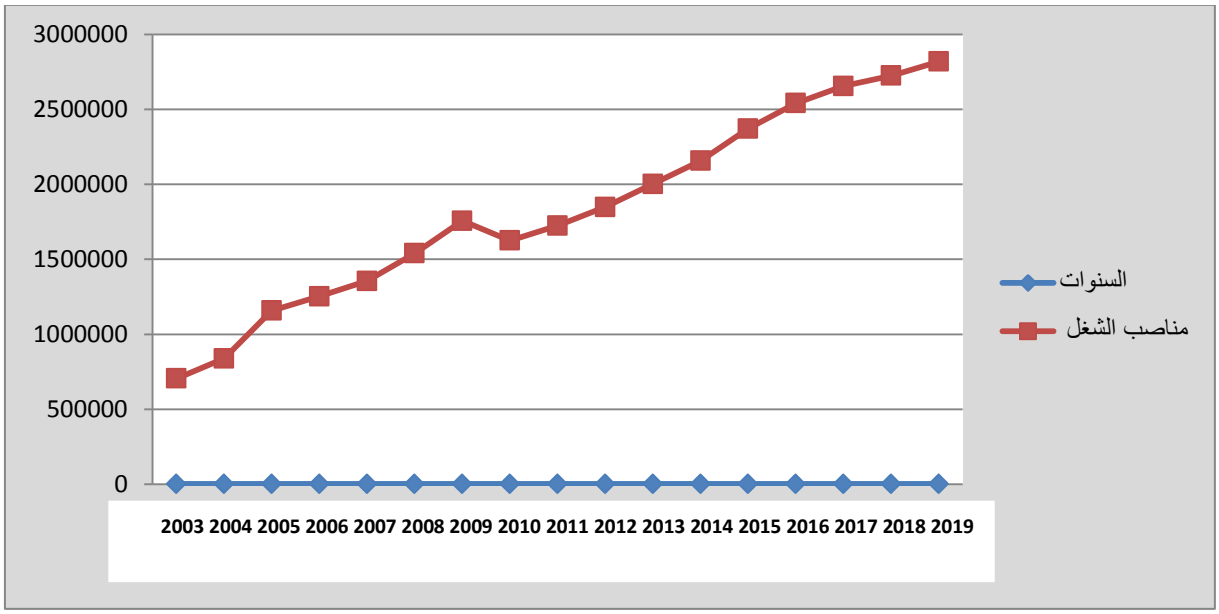

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادعلى معطيات الجدول رقم (7)

من خلال معطيات الجدول رقم (7) و تمثيله البياني نلاحظ مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر ففي سنة 2003 بلغ عدد الأجراء 705000 و تطورت هذه النسبة في سنة 2019 أي أصبحت توظف 736 818 2 أجير .

حيث بلغت أعلى نسبة زيادة بين سنتي 2004 و 2005 بـ 38.08 و أدنى زيادة بين سنتي 2006 و 2007 بـ 0.4 و تراجع بنسبة 6.6 بين سنتي 2009 و 2010 .

و ترجع زيادة عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى السياسة المنتهجة من قبل السلطات في دعم هذا القطاع من خلال مختلف الهيئات الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بهدف توفر مناصب الشغل و القضاء على البطالة .

المطلب الرابع: الصعوبات و التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على أهم الصعوبات و العراقيل التي مازالت تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذلك التعرف على التحديات التي تشهدها البيئة الاقتصادية خاصة بعد التوجهات الجديدة

أولا : الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تنشط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل محيط يضع أمامها الكثير من العوائق التي تختلف من حيث شدتها و خطورتها و مدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات و تهديدها لوجودها و احتمالات نموها و تقلل من نسبة مساهمتها في مسيرة التنمية الوطنية ، و يعتبر التعرف على هذه الصعوبات أمرا ضروريا لإمكانية إيجاد أفضل السبل و الوسائل لمعالجتها ، و يمكن رصد أهم هذه الصعوبات فيما يلي :

1- صعوبة الحصول على تمويل : [1]

تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات بالغة في الحصول على تمويل اللازم لنشاطها و هذا بسبب ثقل سير العمليات المصرفية للبنوك الجزائرية و اتسامها بالبيروقراطية في أداء خدماتها من حيث معالجة الصكوك ، التحويلات المالية ، دراسة الملفات .....إلخ و عزوفها عن تمويل أنشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لغياب الضمانات الكافية لإسترداد أموالها و تفضيلها لتمويل الأنشطة

[1] حنان جودي ، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية و الإندماج في الإقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017/2016 ، ص 22 .

التجارية (تصدير / استيراد) على الأنشطة الإنتاجية . كما نجد كذلك ضعف تكيف النظام المالي و المحلي مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد ، ففي الوقت الذي يعلن فيه عن إجراءات دعم مالي و تشجيع الإستثمارات و الشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها :

- ✓ غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى .
- ✓ المركزية في منح القروض.
- ✓ نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات .
- ✓ ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار .
- ✓ محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية .

2- الصعوبات الإدارية :[1]

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات ، فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل و البيروقراطية ، فالكثير من المشاريع عطلت كون أن نشاطها يتطلب الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما و تنفيذا .و من الأسباب الكامنة وراء ذلك :

- ✓ مشكلة الدهنيات إذ أنها تتهيأ بعد لهضم و استيعاب و فهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ، ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته .
- ✓ سرعة حركة التقنين و إنتاج النصوص لم تسايرها حتى لآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

فالآجل المتوسطة لإنطلاق مشروع جزائري تقدر بـ 05 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة و حسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن مدة إنشاء يتراوح بين 06 أشهر و 03 سنوات و ذلك حسب طبيعة النشاط ، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى 24 أسبوع ، و في البرازيل بين و 07 أسابيع ، و بين أسبوع و 26 أسبوع في إسبانيا ، أما في السويد فيستغرق بين 02 و 04 أسابيع .

[1] يلسر عبد الرحمان ، براش عمادالدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "الواقع و تحديات "**، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، العدد 3، جوان 2018 ،ص 227 .

3- صعوبات التسويق و التخزين و المنافسة :[1]

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها و تأدية وظائفها نذكر منها الهبوط الحاد للأسعار و صعوبة إستجابة المؤسسة لأسعار السوق ، و يفتقد الموقع ميزته التسويقية و كذا الطاقة الإستيعابية المحدودة للسوق و تغير أذواق المستهليكين

كما تفتقر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى وجود أماكن مخصصة لتخزين المدخلات من المواد الأولية و الخامات و قطع الغيار و أيضا المخرجات .

و أيضا مشكلة التسيير الجيد للمخزون الذي يستلزم التحكم الجيد في الدورة التخزينية بعناصرها المختلفة المتمثلة في الكمية ، الآجال ، الإنتظام ، مما يخلق نوعا من التذبذب في المخزون بالزيادة أو بالنقصان الأمر الذي يؤدي إما إلىإستثمار مبالغ كبيرة في المخزون السلعي أو صناعة فرص إستثمار هذه المبالغ في مجالات عمل أخرى ، أو عدم كفاية المخزونات الأمر الذي يؤدي إلى التقصير في تلبية حاجات العملاء مما يدفعهم إلى الحصول على حاجاتهم من مؤسسات أخرى و إحتمال فقدانهم نهائيا ، كما تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منافسة من قبل المؤسسات المماثلة أو المؤسسات الكبيرة و حتى المؤسسات الأجنبية .

4- صعوبات النقل و نقص الخدمات العامة و البنية الأساسية :

هناك مشاكل تقابل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نقل خاماتها الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق بتكاليف مناسبة، كذلك هناك مشاكل الأرض أو المحل المناسب و تجهيز المكان للنشاط ، بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة القائمة على أطراف المدن و في الأماكن النائية التي تفتقر إلى مصادر المياه النظيفة و خدمات المجاري و الطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط ، وقد يعمل بعض أصحاب المؤسسات الصغيرة على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة و أحيانا بطرق غير رسمية ، فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا و باهضة الأمر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا أو إستدانتهم .

5- صعوبة الحصول على عقار صناعي :[2]

إن الحصول على عقار صناعي يعتبر من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لعدة أسباب منها :

- ✓ نقص العقارات الصناعية و إرتفاع تكاليف الحصول عليها .

---

[1] سامية عزير ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،** مرجع سابق ، ص 198 .

[2] بوقادير ربيعة ، مطاي عبد القادر ، **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2016** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف – الجزائر ، العدد 19 ، سنة 2018 ، ص284 .

- ✓ نقص الشفافية في دراسة الملفات بالإضافة إلى ثقل إجراءات و طول مدتها (متوسط مدة الحيازة مابين سنة و 5 سنوات) .
- ✓ مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن .
- ✓ نقص و غياب أحيانا الإطار القانوني و التنظيمي الذي يحدد طرق و كيفيات و آجال و شروط التنازل على الأراضي و موضوع إستخدامها و متابعة ذلك لاحقا .
- ✓ تعدد الجهات المتدخلة فالأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة .

6- صعوبة الإرتباط بسوق العمل :[1]

يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي :

- ✓ نقص اليد العاملة المؤهلة : خبراء في الإدارة ، التسيير ، تقنيين المؤهلين ....إلخ .
- ✓ عدم التوافق بين التكوين المقدم من الجامعات و الإحتياجات الحقيقية للمؤسسات في مجال التقنيات الحديثة في الإدارة ، التسيير ، التسويق
- ✓ عدم وجود معاهد متخصصة في التكوين و ضعف البرامج المعتمدة .
- ✓ صعوبة التحكم في اللغات الأجنبية قبل حاملي الشهادات .

7- الصعوبات المرتبطة بالنظامين الجبائي و الجمركي :[2]

فيما يخص النظام الجبائي ، يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها لإقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الإستغلالي العادي ، ذلك أن النظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة إستثمار الفوائد قد منع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجراء إستثمارات ضرورية للتكيف مع النطاق الإقتصادي الجديد . أما الصعوبات الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية و البعد عن التطبيقات و الأعراف الدولية .

[1] المرجع السابق ، ص ص 283-284 .

[2] حنان جودي ، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية و الإندماج في الإقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر** ،مرجع سابق ، ص 23 .

8-صعوبات أخرى :[1]

إضافة إلى الصعوبات سابقة الذكر ، و التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يمكن ذكر بعض الصعوبات الأخرى و المتمثلة في :

- الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، و التي تؤدي إلى تعدد الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي .
- غياب الفضاءات الوسيطية ، كالبورصة ، وغرف التجارة ، هذه الأخيرة بصفتها الواجهة المشتركة التي تضمن الربط بين العديد من المتعاملين الإقتصاديين و السلطات العمومية و تمثل حلقات ضرورية لتنظيم الإقتصادالإقتصاد الوطني ، وخلق الإنسجام بين المصالح المختلفة ، هذه الغرف متواجدة إداريا ، ولكن عملها محدود ميدانيا .
- قدم نمط التسيير ، حيث أن أغلبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خاصة في مجالات التي تكسب مهارات و مقومات العمل الخاصة ، سواء لأصحاب هذه المؤسسات أو العاملين بها ، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المؤسسات لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية ، خاصة و أن الجزائر في طريقها لمنظمة التجارة العالمية ، الأمر الذي يدخل منتجات هذه المؤسسات في منافسة حادة مع المنتجات العالمية .
- صعوبة الحصول على المعلومات الإقتصادية و إنعدامها أحيانا كثيرة ، مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الإستثمار .

وهناك من يرى أن المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات يمكن أن تصنف إلى : [2]

- ✓ مشكلات داخلية : كنقص الخبرة و الإمكانيات ، وقصور في الإدارة و الأنظمة و قصور الجهود التسويقية .

---

[1] سلطاني محمد رشدي ، **التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر : واقعه ، أهميته و شروط تطبيقه**– حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ، 2006/2005 ، ص ص 101-102 .

[2] آيت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 6 ، جامعة تيارت – الجزائر ، ص 276 .

- ✓ مشكلات خارجية : كعدم وجود دعم حكومي كاف أو هذا ما يفسر أن هناك قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات ، و إضافة إلى منافسة المؤسسات الكبرى لها ، وعدم توفير التمويل الكافي لها .

ثانيا : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشهد البيئة الإقتصادية الجزائرية الكثير من التحديات خاصة بعد التوجهات الجديدة نحو بناء إقتصاد حر تنافسي و تبني خيار الإنفتاح في حركية الإقتصاد العالمي ، الذي تجسد من خلال توقيع الجزائر لإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و كذا إنضمامها المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية . وعليه فإن هذا الإنفتاح بالرغم من آثاره الإيجابية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، فإنه سيشكل ضغطا شديدا عليها يعكسه إنعداما لتكافئ في الإمكانيات ، فجميع الدلائل تشير أن العولمة قد حددت معالم تبادل حر في إتجاه واحد، يخدم بالدرجة الأولى إقتصاديات الدول المتطورة ، و يتجه نحوتحويل الدول الشريكة إلى أسواق إستهلاكية أمام هذه الدول.

1- التحديات المتعلقة بالشراكة الأورو متوسطة

إن إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سيلقي بعدة ظلال على الإقتصاد الجزائري بصفة عامة و على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة ، حيث سيخلف عدة آثار و انعكاسات إيجابية و سلبية على هذا القطاع نوجزها فيما يلي :

1.1- الإنعكاسات الإيجابية : يمكن تلخيصها فيما يلي :

- إنفتاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية على المنافسة الأجنبية و إحتكاكها بمؤسسات قوية سيحثها على إتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتوج الأوروبي ، و من ثم العمل على تحسين جودة منتجاتها للتفاعل و الإندماج في الإقتصاد العالمي .
- إتاحة الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية للدخول للأسواق الأوروبية في حالة توفر منتجاتها على مقاييس الجودة و النوعية و القدرة التسويقية .
- تقليص تكاليف الإنتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية ، الناتج عن إنخفاض أسعار الواردات من المواد الأولية و الوسيطة و السلع النصف مصنعة ، وذلك بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية

– إتفاق الشراكة يدعم تدفق التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، وبالتالي استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية من التكنولوجيا التي تمتلكها مؤسسات دول الإتحاد الأوروبي ، و إستخدامها في تطوير الإمكانيات الإنتاجية و تطوير نوعية المنتجات و الخدمات .

– إن إتفاق الشراكة يشجع تدفق الأستثمارات الأجنبية التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية ، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوروبية .

– الإستفادة من البرامج و المساعدات المالية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي ، و التي من أهمها برامج ميدا 2 و ميدا 1 ، و إستخدامها في عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية التي تساعدها على تقوية قدراتها التنافسية .

– خلق مناخ إستثماري مناسب ، عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية و إدخال المزيد من المرونة على القوانين الإستثمارية ، مما يؤثر إيجابيا على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية .[1]

2.1– الإنعكاسات السلبية : رغم الآثار الإيجابية التي تتركها الإتفاقية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، إلا أنها تترك كذلك إنعكاسات و خيمة يمكن إيجازها فيمايلي :

✓ إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية سيرفع من مستويات الإستهلاك الكلي و المحلي ، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها و أسعارها ، و هذا ما سيضعف المنتوج الجزائري و بالتالي إضعاف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية .

✓ تزايد المنافسة أمام صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية نحو الإتحاد الأوروبي ، بسبب الإندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى و الشرقية في مبادلات الإتحاد الأوروبي ، و إنخفاض المزايا التي تتمتع بها المنتجات الجزائرية .

✓ مواجهة الصناعات الصغيرة و المتوسطة لمنافسة شديدة و متصاعدة من منتجات الصناعة الأوروبية الأقل تكلفة و الأفضل جودة و الأكثر تنافسية ، فالإتحاد الأوروبي يهدف من وراء إتفاق الشراكة الأورو متوسطية إلى إغراق السوق الجزائرية بمنتجاته و لا يسعى لإقامة صناعة تنافسية .[2]

2– التحديات المرتبطة بالإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية :

رغم التأخر الكبير للجزائر في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، إلا أن هذا الإنضمام في حد ذاته يعتبر بالنسبة لها سلاحا ذو حدين ، إذ يجب إستغلال نتائجه الإيجابية و العمل على محاولة تفادي

[1] فارس طارق ، **دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية** ، مرجع سابق ، ص ص 256 – 257 .

[2] المرجع السابق ، ص 257 .

نتائجه السلبية ، و لتوضيح الرؤيا أكثر ندرج إنعكاسات هذا الإنضمام سواء كانت إيجابية أم سلبية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1.2- الإنعكاسات الإيجابية : يمكن أهم الإنعكاسات الإيجابية التي يمكن أن تترتب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، في حالة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية فيما يلي :

✓ تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الرفع من فعاليتها و كفاءتها الإنتاجية في ظل المنافسة مع المؤسسات الأجنبية ، و الإستفادة من التطور التكنولوجي الذي يميز الصناعة الأجنبية ذات الجودة العالية ، من أجل تطوير الصناعة المحلية ، وكذلك الإستفادة من التقنيات الحديثة في الإدارة و الإنتاج .

✓ توفير ضمانات و لوج المنتوج الجزائري إلى الأسواق العالمية بسبب تقليص الحواجز ، مما يحدث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تحسين مخططات إنتاجها لتقوية قدرتها التنافسية ، وجلب أحدث التكنولوجيا و استبدال العلاقات التنافسية بعلاقات تبادلية تعاونية

✓ استفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المزايا التي تكتسبها الدول النامية مثل حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية على المدى القصير ، بمنحها مدة لإعادة التطوير و التأهيل استعدادا للدخول إلى الأسواق العالمية بمنتجات ذات تنافسية عالية .

✓ إن الإنضمام يجعل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتسم بالمنافسة الشرسة لإكتساب أسواق جديدة ، مما يفرض على هذه المؤسسات تحسين قدرتها التنافسية .

✓ نتيجة الشراكة مع المؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج و المعرفة و فنيات التسيير يفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل دعمها للإنتاج في الإقتصاد العالمي بسرعة و فعالية .

✓ خلق مجالات إنتاج جديدة بتكثيف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مما يؤدي إلى توفير مناصب شغل جديدة و بالتالي التخفيف من معدل البطالة ، وهو أحد الأهداف المنتظرة من هذه المؤسسات .

✓ تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني و إكتساب خبرات جديدة ، من خلال الإحتكاك بالشريك الأجنبي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

✓ إعفاء بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية ، وبالتالي سوف تصبح منتجات هذه المؤسسات قادرة على فرض جودتها في الأسواق العالمية .

2.2-الإنعكاسات السلبية :من أهم الإنعكاسات السلبية التي يمكن أن تترتب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حالة الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مايلي :

✓ إن الإنضمام إلى المنظمة سيؤدي إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الدول الأعضاء فيها ، وهذا يعني إغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية ، وكساد السلع الوطنية بسبب تفضيل المستهلك للمنتوج الأجنبي على حساب المنتوج الوطني ، و بالتالي تصبح الجزائر سوق استهلاكي فحسب .

✓ إن دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطنية و منافستها للسلع الوطنية ، دون إجراء عمليات تطوير و تأهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتصبح قادرة على إنتاج سلع تنافسية بمقاييس و معايير و جودة عالمية سوف يؤدي إلى القضاء التدريجي على النسيج الصناعي الوطني ، خصوصا و أن الجزائر مجبرة على إحترام قوانين المنظمة كغيرها من الأعضاء .

✓ تزايد حدة المنافسة الأجنبية في السوق الجزائرية نتيجة إلتزام بقواعد فتح الأسواق ، وهو ماسيؤثر سلبا على بعض الصناعات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة ، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة إستخدامه ، وبفعل ذلك سوف تضطر بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غلق أبوابها لإرتباطها بهذه الصناعات ، وهو ما يؤدي إلى تزايد معدل البطالة خاصة على المدى القصير .

✓ إن تطبيق إتفاقية إجراءات الإستثمارالمرتبطة بالتجارة سوف يؤدي إلى دخول المؤسسات الدولية و مزاحمة المؤسسات المحلية ، وهذا مايعني تزايد أنشطة الدمج و الإستحواذ و إنتشار الكيانات الكبرى المسيطرة على حركة الإستثمارات و التجارة الخارجية ، مما سيؤثر سلبا على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

✓ إن القدرة التنافسية القائمة على التقدم التكنولوجي ، تتفوق على المزايا النسبية القائمة على توفر رخص المواد الأولية و الأيدي العاملة التي تتميز بها الجزائر ، لهذا فإن إنضمامها المرتقب إلى المنظمة سيقلل من تنافسية مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة .

✓ نجد من سلبيات الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية على تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو إنخفاض حجم الطلب عليها في السوق المحلية عموما ، لأن المشكلة ليست في الإنتاج فقط و إنما في تسويق الإنتاج المنافس حتى في السوق المحلية ، وهذا مايخشى على المنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إختفائها تدريجيا من السوق ، نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة في ظل نظام المنافسة السائد.

✓ سيطرة بارونات الإستيراد على السوق الجزائرية مما لايسمح بتطور المنتجات الجزائرية ، و إذا أضيف لذلك الأنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و دخول السلع إلى السوق الجزائرية ، فإن ذلك سيدمر بلا شك المؤسسات الصغيرو و المتوسطة خاصة و أنها بعيدة عن معايير المنافسة العالمية .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- صعوبة وضع تعريف موحد خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يكون مقبول و يخص بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع .
- الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسات في الإقتصاد ، فهي تشكل الركيزة الأساسية لإقتصاديات معظم الدول نظرا لمساهمتها الكبيرة في رفع القيمة المضافة و منه المساهمة في الناتج الوطني الخام محققة التنمية
- نمو و تطور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل الموحدة أو المتعارف عليها ، منها ماهو داخلي إذا حدثت داخل المؤسسة أو بفعل صاحبها و منها ماهو خارجي إذا حدثت بفعل و تأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت .
- يخضع تصنيف المؤسسات الصغيرة إلى مقاييس و معايير متعددة كأساس طبيعتها و طبيعة نشاطها و شكلها القانوني و الذي يعتبر أفضل الأشكال القانونية ملاءمة الشركة ذات المسؤولية المحدودة و شركة التضامن .
- إهتمام الجزائر بهذا النوع من المؤسسات وأعطته أهمية كبيرة ووضعته من ضمن أولوياتها .
- السعي المتواصل للحكومة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطويره وعصرنته .
- رغم النتائج الإيجابية التي حققتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من حيث مساهمتها المعتبرة في الجانبين الإقتصادي و الإجتماعي ، إلا أن القطاع لايزال دون مستوى عن نظيره في الدول المتقدمة

الفصل الثاني

مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الفصل الثاني مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تمهيد :

تعتبر المؤسسات الصغيرة النواة التي تمحورت حولها معظم المؤسسات الصناعية الكبيرة ومنها إنطلقت و اتسعت دوائرها وتنوعت منتاجاتها، فهي نقطة الشروع في التصنيع وبذور أساسية لقيام المؤسسات كبيرة الحجم ، لذا فهي تكتسب أهمية بالغة في إقتصاديات كل الدول وهي السر وراء الجهود المبذولة و الأهتمام المتزايد من قبل السلطات السياسية و الإقتصادية في الجزائر بهدف النهوض بهذا القطاع الذي إعتمدته كآلية أساسية في ترقية الشغل من خلال دعم المبادرات الفردية و المقاولاتية .

و تعتبر الجزائرمن بين الدول النامية التي أعطت إهتماما كبيرا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وأمام إشكالية التمويل سعت الجزائر إلى إنشاء عدة هيئات تمويلية و إستحداث العديد من البرامج و الآليات الداعمة لتلبية إحتياجاتها ، هذه الآليات كان لها الأثر البارز في إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما أدى إلى استحداث عدد لا بأس به من مناصب شغل .

و من بين اهم الآليات المعتمدة صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

وسنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على دور صناديق ضمان القروض التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- ✓ **المبحث الأول :هيئات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .**
- ✓ **المبحث الثاني :دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .**

الفصل الثاني مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الأول : هيئات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إعتمدت الجزائر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كبديل إستراتيجي لتنويع إقتصادها ، وذلك إدراكامنها بدورها الفعال في الإقتصاد الوطني حيث سعت إلى تطويره و ترقيته ليقوم بدورها بشكل فعال ، وذلك من خلال وضع مجموعة من الإجراءات قصد تأهيلها و تكييفها مع المنافسة الدولية ،و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

إن قيام الدولة بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر خطوة هامة و فعالة من أجل النهوض بهذا القطاع ، من خلال الدعم المقدم لها بهدف تنمية هذا القطاع .

أولا : نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أنشأت الجزائر سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 الصادر بتاريخ 18 جويلية سنة 1994 ، والتي حددت أهدافها لترقية هذا النوع من المؤسسات ، و تسعى هذه الوزارة إلى :

- ✓ تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها .
- ✓ حماية طاقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجودة و تطويرها .
- ✓ إعداد إستراتيجيات تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تحسين القدرة التنافسية لمؤسسات القطاع .
- ✓ ترقية وسائل تمويل هذه المؤسسات .
- ✓ ترقية الشراكة و الإستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة ، و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع .

وأنشأت تحت إدارة الوزارة ، العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية هذا القطاع منها المشاتل و مراكز التسهيل و ذلك وفق المادتين 12 و13 من القانون التوجيهي .[1]

[1] سلطاني محمد رشيدي،**التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر : واقعه ، أهميته و شروط تطبيقه** ، مرجع سابق ، ص 84

ثانيا : الهياكل المنشأة تحت إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1 : المشاتل و حاضنات الأعمال .

1.1 تعريف المحاضن : وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي و تأخذ شكلين وهما :[1]

- ✓ **المحضنة :** و هي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات .
- ✓ **الورشة :** و هي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية

2.1 أهداف المحاضن : و تسعى هذه الأنواع من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ❖ تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي .
- ❖ المشاركة في الحركية الإقتصادية في مكان تواجدها .
- ❖ تشجيع نمو المشاريع المبتكرة .
- ❖ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد .
- ❖ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة .
- ❖ تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل .
- ❖ التحول في المدى المتوسط إلى عامل إستراتيجي في التطوير الإقتصادي .

3.1 وظائف المحاضن : و تتكلف هذه المحاضن بما يلي :

- ❖ تسيير و إيجار المحلات .
- ❖ تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري و التجاري .
- ❖ تقديم الإرشادات الخاصة أو الإستشارات في الميدان القانوني و المحاسبي و التجاري و المالي و المساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ و تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع و تتكون المشتلة من مجلس إدارة و مدير و لجنة إعتماد المشاريع .

2 – مراكز التسهيل .

1.2 تعريفها : وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و لإستقلال المالي .

---

[1] صالح صالحي ، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 3 ، 2004 ، ص ص 30 – 31 .

2.2 أهداف مراكز التسهيل : و تسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها :[1]

- وضع شباك يتكيف مع إحتياجات أصحاب المؤسسات و المقاولين و تقليص آجال إنشاء المشاريع .
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية .
- تطوير التكنولوجيا الجديدة و تثمين البحث و الكفاءات .
- تطوير النسيج الإقتصادي المحلي و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإندماج الإقتصادي الوطني و الدولي .

3.2وظائف و مهام مراكز التسهيل : و تتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها .

- دراسة الملفات و الإشراف على متابعة و تجسيد اهتمام أصحاب المشاريع و تجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس .
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين و التسيير و نشر المعلومات المتعلقة بفرص الإستثمار .
- دعم تطوير القدرات التنافسية و نشر التكنولوجيا الجديدة و تقديم الإستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية و التسويق و التكنولوجيا و الإبتكار و يدير مركز التسهيل مجلس توجيه و مراقبة و يسيره مدير.

3- المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

1.3 تعريفه : و هو جهاز إستشاري يسعى لترقية الحوار التشاور بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جمعياتهم المهنية من جهة و الهيئات و السلطات العمومية من جهة أخرى و هو يتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي .

2.3مهامه : و يمكن تلخيصها في النقاط التالية :[2]

- ضمان الحوار الدائم و التشاور بين السلطات و الشركاء الإجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لتطوير القطاع .
- تشجيع و ترقية إنشاء الجمعيات المهنية و جمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل و الجمعيات المهنية .

[1] المرجع السابق ، ص 31 .

[2] المرجع السابق ، ص 32 .

المطلب الثاني :الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن إنشاء الوكالات الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خلال مراحل إنجازها وتطويرها ، حيث تعتبر هذه الوكالات حلقة الربط بين المتدخلين المحليين و الأجانب في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وذلك بهدف تطوير و تنمية مؤسسات هذا القطاع و سوف نوضح ذلك أكثر في مبحثنا هذا.

أولا:الوكالةالوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

1.1- نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة .وجاء فيها مايلي " عملا بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14 المؤرخ في 24 جوان 1996 ، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم ، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تدعي في صلب النص "الوكالة" [1]

فهي هيئة عمومية ،مكلفة بتشجيع و دعم و المرافقة على إنشاء المؤسسات ، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من (19- 35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.[2]

2.1- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

- ✓ منح الدعم و المرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الإستثمارية .
- ✓ التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها .

[1] **المادة (1) من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996**، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996 ،ص12 .

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الموقع الإلكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الإطلاع عليه يوم 2020/02/18 على الساعة :14:41 .

✓ تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم .[1]

✓ تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك و المؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق لدعم تشغيل الشباب والإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .

✓ تقوم بمتابعة المشاريع الاستثمارية المنجزة مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات .

✓ تشجيع كل أنواع الأعمال و التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف .[2]

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

1.2:نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [3]

أنشأت الوكالة الوطنية اتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم :04- 14 المعدل بمرسوم رئاسي رقم 10/08 المؤرخ في 27 جانفي 2008 وتعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و توضع تحت سلطة الوزير المكلف بالتشغيل و متابعة نشاط الوكالة .

2.2:مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

تتولى الوكالة المهام الآتية :[4]

✓ تسيير جهاز القرض المصغر و فق لتشريع و التنظيم المعمول بهما .

✓ تدعيم المستفيدين و تقديم الإستشارة و مرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم (المشا ريع).

✓ تمنح قروض بدون مكافأة.

---

[1] **المادة (6) من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996**، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ،مرجع سابق ،ص ص 12،13.

[2] الشاذلي نور الدين ، ختال هاجر ، **النظام القانوني للإستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ** ، مجلة المفكر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة باجي مختار عنابة ،العدد 13 ،ص ص 111 ،112 .

[3] شلغوم رحيمة ، **ضمانات القرض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر – 1- بن يوسف بن خدة ، 2014 – 2015 ، ص 41 .

[4] المرجع السابق ، ص 42 .

- ✓ تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم .
- ✓ تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .

ثانيا : وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSSI و الوكالة الوطنية لتطوير (التنمية) الإستثمار ANDI .

بالإضافة إلى الوكالتين السابقتين و المتمثلتين في الـ و ، برزت آليات مؤسساتية أخرى تهدف إلى دعم و تطوير الإستثمار و أبرزها :

1- وكالة ترقية و دعم الإستثمارات APSSI .

1.1 :نشأة وكالة و ترقية و دعم الإستثمار .

أنشأت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الإستثمار الصادر في 1993 ، وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة إستثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد ووحيد يضم الإدارات و المصالح المعنية بالإستثمارات و إقامة المشروعات ، و ذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية و القانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

2.1: مهام وكالة الترقية و دعم الإستثمار.

تقوم وكالة ترقية و دعم الإستثمار بأداء المهام التالية :

- ✓ متابعة الإستثمارات و ترقيتها .
- ✓ تقييم الإستثمارات و تقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الإمتيازات .
- ✓ تقديم بعض الإمتيازات التي تضمن ترقية الإستثمارات .
- ✓ تقديم التسهيلات و الإعفاءات الجمركية المتعلقة بإستيراد وسائل الإنتاج و المواد الأولية .
- ✓ المتابعة و المراقبة الدائمة للإستثمارات لضمان إتمامها وفق الشروط و المواصفات المحددة

2- الوكالة الوطنية لتطوير (التنمية) الإستثمار ANDI .

1.2 :نشأة الوكالة الوطنية لتطوير (التنمية) الإستثمار.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات بهدف تطوير و تحرير الإستثمار وهي جاءت عوضا عن وكالة ترقية و تدعيم الإستثمارات المنشأة في1993 و في 2001 و تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم : 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الإستثمار ، حيث تم إقرار إنشاؤها و الذي يعتبرها مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و هي تحت سلطة رئيس الحكومة ، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الإستثمارية و تعزيز التشاور بين كل الإدارات المعنية ، حيث تقوم بتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الإستثمار و تبليغهم بقرار منح المزايا المطلوبة .[1]

و من أجل ضمان فعالية أكبر للوكالة تم إنشاء شباك وحيد ، مؤهل للقيام بالترتيبات التأسيسية للمؤسسات و تسهيل تنفيذ مشاريع الإستثمار ، يتضمن الشباك الوحيد عدة إدارات في آن واحد ، تم تعدادها في المادة 25 من الأمر 01-282 المتعلق بتنظيم و صلاحية الوكالة ، و الذي يعتبر حسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 06-356 تمثيلية للوكالة على المستوى المحلي .

2.2: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار : [2]

تتمثل مهام الوكالة فيما يلي :

✓ **مهمة إعلامية** : تتضمن الوكالة إستقبال و إعلام المستثمرين ، وذلك بوضع أنظمة إعلامية تسهل للمستثمرين الحصول على معلومات إقتصادية ووضع معطيات تتعلق بفرص الأعمال وكذا وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين مع ضمان نشر كل هذه المعطيات .

✓ **مهمة تسهيلية** : قصد تسهيل إجراءات الإستثمار على المستثمرين ، قام المشرع بتقريب الوكالة إليهم و ذلك بإنشاء شباك وحيد لامركزي و لايكتفي الشباك الوحيد بمنح مساعدته للمستثمرين الذين يقومون بتصريح بمشاريعهم ، و الذين يريدون الإستفادة من الإمتيازات ، بل يستفيد من خدماته كل المستثمرين و

---

[1] فاتح جاري ،زهير شلال ، **دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الأستثمار في الجزائر – الواقع و أفاق (2016/2002)**–مجلة الإقتصاد و التنمية ، مخبر التنمية المحلية المستدامة ،جامعة يحي فارس ،المدية ، العدد 09 ،جانفي 2018 ،ص7 .

[2] بن زايد مبارك ،بن زاير عبد الوهاب ، **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و دورها في تحفيز المقاولتية –حالة ولاية بشار**–مجلة إقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة طاهري محمد بشار ، ص ص 6 ، 7 .

يستفيد أعضاء الشباك الوحيد في مزاولة مهامهم في مواعيد قصيرة ، يتم تحديدها بطريقة محدودة جدا ، وهي مذكورة بالتفصيل في الفقرات من واحد إلى عشرة في المادة 25 من المرسوم التنفيذي 282/01 .

- ✓ **مهمة ترقية الإستثمارات** : ويكون ذلك من خلال التعاون بين الهيئات الخاصة و العمومية في الجزائر و في الخارج بهدف ترقية المحيط العام للإستثمار و من جهة أخرى تحسين سمعة الجزائر في الخارج و تعزيزها كبيئة جاذبة و محفزة للإستثمار ، و من هنا تحاول الوكالة أن تطور العلاقات بين المستثمرين الأجانب و المحليين و ذلك من أجل تبادل المعلومات و الخبرات من خلال اللقاءات و الأيام الدراسية ،و غيرها من أدوات التبادل .
- ✓ **مهمة المساعدة** :تقوم من خلالها الوكالة بإستقبال المستثمرين و التكفل بهم و توجيههم ، و تتكفل المصلحة على مستوى الشباك الوحيد بالقيام بكل الترتيبات المتعلقة بإنجاز مشروعهم من خلال خدمة الإستشارات مع إمكانية اللجوء إلى إستشارة أجنبية عند الحاجة وتمس المساعدات المقدمة من طرف الوكالة المستثمرين الأجانب بالترتيبات المرتبطة بإنجاز مشاريعهم .[1]

ثالثا:وكالة التنميةالإجتماعية(ADS) والوكالة الوطنية لتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) .

1- وكالة التنمية الإجتماعية .

1.1 : نشأة وكالة التنمية الإجتماعية .

أنشئت وكالة التنمية الإجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 13 صفر عام 1417 الموافق لـ 29 يوليو 1996 و الذي يتضمن إنشاء و كالة التنمية الإجتماعية و يحدد قانونها الأساسي حيث جاء فيه :

[1] المرجع السابق ،ص 7.

المادة الأولى "عملا بالمادة 196 من الأمر رقم 27-95 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1995 و المتضمن قانون المالية 1996 تنشأ هيئة ذات طابع خاص تسمى (**وكالة التنمية الأجتماعية**) وتخضع لأحكام هذا المرسوم و تدعي في صلب النص الوكالة " .[1]

وهي مؤسسة عمومية ، تحت إشراف وزارة التنمية الإجتماعية و الأسرة و التضامن ، تهدف إلى تقليص الفقر و إنعاش التنمية الأجتماعية يتكامل مع الوسائل الأخرى للدولة التي تعمل على تقليص العجز الإجتماعي ، و يشمل نطاق نشاطها مجمل التراب الوطني .[2]

2.1: مهام وكالة التنمية الإجتماعية .[3]

- ✓ تمويل جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة (الشبكة الإجتماعية و التنمية الإجتماعية المرتبطة بتطبيق البرامج)
- ✓ البحث و الإستطلاع و جمع المساعدات المالية و التبرعات و الهبات من أي نوع سواء كانت ذات طابع و طني أو أجنبي أو دولي أو متعدد الجوانب الضرورية لتجسيد مهمتها الإجتماعية .
- ✓ وضع شراكة مع المجتمع المدني و اشراك الجمعيات خاصة ذات الطابع الإجتماعي .
- ✓ إنشاء علاقات تعاون مع المؤسسات الأجنبية الممثلة للشركاء المرتقبين .
- ✓ ترقية مشاريع الأشغال أو الخدمات ذات منفعة عمومية ، و إستعمال مكثف لليد العاملة و تمويلها كليا أو جزئيا فتقوم بمايلي :

1- السهر على حسن تنفيذ مجموع الأعمال المنصوص عليها في المشروع

2- التأكد من أن القطاعات المعنية تؤدي مسؤولياتها .

3- ضمان الإتصال مع هيئات التمويل .

4- تنسيق تطبيق التدابير التنظيمية قصد تنفيذ مختلف جوانب المشروع تنفيذا جيدا .

5- حصر المشاكل التي قد تعرقل تنفيذ المشروع و تسويتها .

6- إتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان تنفيذ البرامج و متابعتها و مراقبتها و الإشراف عليها .

---

[1] مكاك ليلى ، **دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية** ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع ، ،جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2010 ،ص 56 .

[2] وكالة التنمية الإجتماعية ، الموقع الإلكتروني : _____ ، تم الإطلاع عليه يوم : 20 /2020/02 على الساعة :14:54 .

[3] مكاك ليلى ، **دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية** ، مرجع سابق ، ص 57 .

2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ANDPME)

1.2 : نشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05/165 المؤرخ في 03 مايو 2005.

هي هيئة عمومية ، ذات طابع إداري مزودة بالشخصية المعنوية و الإستقلالية المالية ، تحت إشراف وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار ، التي ترأس مجلس التوجيه و الإشراف على النحو الذي ينص عليه المرسوم التنفيذي رقم 05/165 المؤرخ في 03 مايو 2005 .[1]

2.2: مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [2]

- ✓ تنفيذ الإستراتيجية القطاعية لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمان متابعته .
- ✓ ترقية الخبرة و إرشاد إتجاه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ تتبع ديمغرافيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث الخلق و التوقف و تغيير الأنشطة .
- ✓ إجراء دراسات القطاعات و نقاط حول الأوضاع الدورية .
- ✓ جمع و إستغلال و نشر معلومات خاصة بالمجال نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الثالث : صناديق الدعم و التمويل ودورها في ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

نظرا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، فقد تم إنشاء العديد من الهيئات و الوكالات التي تساهم في ترقية هذا القطاع ، كما تم إنشاء مجموعة من الصناديق التي تدعم نشاط هذه المؤسسات بمختلف الوسائل و الأساليب المالية و الغير مالية ، أو بالتعاون مع الهيئات أخرى من أجل تسهيل عملية إنشاء المشاريع و تمويلها .

---

[1] الوكالة الوطنية لتطويرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الموقع الإلكتروني: _____ ،تم الإطلاع عليه يوم: 2020/02/20 على الساعة : 15:13 .

[2] الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الموقع الإلكتروني: _____ ،تم الإطلاع عليه يوم: 20 /2020/02 على الساعة : 15:20.

الفصل الثاني مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

أولا : صندوق الزكاة.

1- تعريف صندوق الزكاة .[1]

صندوق الزكاة هو هيئة شبه حكومية و مؤسسة دينية إجتماعية ، تم إنشاؤه سنة 2003 يعمل تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد ، يقوم بتحصيل و جباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف و لايات الوطن ، ثم يقوم ايضا بتوزيعها الى مصاريفها الشرعية عبر نفس الفروع ، و قد انطلقت التجربة في البداية بولايتين نموذجيتين هما عنابة و سيدي بلعباس ، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين ، لتلقي أموال الزكاة و التبرعات من المزكين و الكتصدقين في شكل حولات بريدية حيث لاتقبل الزكاة إلا نقدا ووفق لهذه الطريقة فقط .

في سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة و لايات الوطن الثماني و الأربعين بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية ، تكون تابعة لصندوق الزكاة ، ومن خلالها يحصل الصندوق و يصرف الأموال من خلال حوالات البريدية فقط كما سبقت الإشارة ، إذ أن الصندوق لايتعامل بسيولة بتاتا لاتحصيلا و لانفقة ، لايتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداولات نهائية تقوم بإعدادها لجان و لائية مختصة و تشمل هذه المحاضر قائمة إسمية بأسماء المستحقين تضبط في الهيئات الإستشارية القاعدية و الولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة .

2- لجان صندوق الزكاة .[2]

1.2اللجنة القاعدية : و تكون على مستوى كل دائرة ، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة ، حيث تتكون لجنة مداولتها من : رئيس الهيئة ، رؤساء اللجان المسجدية ، ممثلي لجان الأحياء ، ممثلي

الأعيان ، ممثلي عن المزكين .

---

[1] سليمان ناصر ، عواطف محسن ، **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل ، أكادمية السودان للعلوم المصرفية و المالية- الخرطوم- السودان، أيام 9-10-11 أكتوبر 2011 ، ص 12 .

[2] المرجع السابق ، ص 13 .

2.2 **اللجنة الولائية** :وتكون على مستوى كل ولائية ،و توكل إليها مهمة الدراسة النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية ، و هذا بعد القرار الإبتدائي على مستوى اللجنة القاعدية و تتكون لجنة مداولتها من رئيس الهيئة الولائية ، إمامين إلا على درجة في الولاية ، كبار المزكين ، ممثلي الفدرالية الولائية للجان المسجدية ، رئيس المجلس العلمي للولاية ، محاسب قانوني إقتصادي ، مساعد إجتماعي ، رؤساء الهيئات القانونية .

3.3 اللجنة الوطنية : و نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة و الذي يتكون من :رئيس المجلس ، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة ، أعضاء الهيئة الشرعية ، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى ، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق ، كبار المزكين ، وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل لجان الولائية و توجهها ، ثم إن مهامه الأساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل مايتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر .

3- أهداف صندوق الزكاة .[1]

يمكن تلخيص أهداف الصندوق في النقاط التالية :

- ✓ جمع المساعدات و التبرعات و الدعوة إلى أداء فريضة الزكاة .
- ✓ القيام بأعمال الخير و البر التي دعا إليها اتلدين الإسلامي و توزيع أموال الزكاة على مستحقيها .
- ✓ توعية و إعلام الأفراد بطرق جمعها و كيفية توزيعها و يكون هذا من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة .
- ✓ زيادة الدخل الوطني و خلق فرص جديدة للعمل من خلال إستثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع المصغرة و إستغلال القرض الحسن في تمويل المشاريع و تقليل من حدة الفقر .
- ✓ تعتبر الزكاة أداة من أدوات السياسة النقدية و المالية التوسعية و الإنكماشية بما أنها تجمع نقدا أو عينا أو مسبقا أو آجلا أو من خلال تنويع صرفها على موارده المختلفة بحسب حاجات الإقتصاد ووضعياته .

[1] سايح فطيمة و آخرون ،**دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية نموذجا** ،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالإقتصاد خارج قطاع المحروقات ،المركز الجامعي لغيليزان ،، يومي 27-28 نوفمبر 2018 ، ص ص 5- 6 .

4- **خصائص صندوق الزكاة الجزائري** .[1]

- ✓ يخضع صندوق الزكاة إلى إشراف وزارة شؤون الدينية و الأوقاف بحيث يترأس الوزير مجلس إدارة الصندوق كما تتولى أجهزة الوزارة أعمال الصندوق .
- ✓ إن دفع الزكاة أمر إختياري راجع لإرادة الفرد و الهيئات المركزية .
- ✓ إشتراك القطاع الخاص في تسيير الصندوق بحيث نجد مجالس لجان الحي و كبار المزكين .
- ✓ يتم إنفاق حصيلة الصندوق كالتالي :
  - ❖ حصيلة توجه للفقراء و المساكين.
  - ❖ حصيلة توجه لمصاريف صندوق الزكاة .
  - ❖ حصيلة توجه للإستثمار (القرض الحسن).

ثانيا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

- ➢ **نشأة صندوق الوطني للتأمين عن البطالة .**

أنشيء الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 3 يناير سنة 2004 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94 – 188 المؤرخ في 6 يوليو سنة 1994 ، بهدف المساهمة في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين من خلال التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور و تشخيص مجالات التشغيل و مكامنة و التكفل بالدراسات التقنية الإقتصادية لمشاريع أحداث الأعمال الجديدة و ذلك بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل و تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب الشغل في الأشكال و الصيغ المقررة بموجب إتفاقية .[2]

يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي و يترتب عن الإعتراف بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي نتائج على وجه الخصوص : الذمة المالية ، الأهلية ، الموطن ، حق التقاضي.

[1] سايح فطيمة ،**الدور التمويلي و التنموي –للقرض الحسن** – ولاية وهران نموذجا ، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية ،العدد 7 ،2016 ،ص 4 .

[2] شلغوم رحيمة ، **ضمانات القرض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،مرجع سابق ، ص 47 .

- **مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة** .و تتمثل في :[1]

- ضبط بشكل مستمر بطاقات المنخرطين و ضمان تحصيل الإشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين على البطالة .
- تسيير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي تغطيه .
- المساعدة والدعم بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل و إدارتي البلدية و الولاية .
- إعادة إنخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة .
- تنظيم الرقابة في مجال التأمين على البطالة .
- تأسيس و المحافظة على الصندوق الإحتياطات لمواجهة إلتزامات المستفيدين في جميع الظروف .

ثالثا :صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :CGCI- PME

1- نشأة الصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :[2]

أنشء صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 19 أفريل 2004 ، إلا أن بداية النشاط الفعلي لم تكن إلا في السداسي الثاني لعام 2009،وهو عبارة عن شركة ذات أسهم ، يقدر رأسمالها بحوالي 30 مليار دينار جزائري ، حيث يهدف الصندوق إلى تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الإستثمارات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما يساعد على إنشاء هذه المؤسسات و تطويرها ،كما أطلق الصندوق سنة 2011 مرحلة جديدة من تنويع العروض عقب قرار السلطات بتفويض إدارة الصندوق لتغطية ضمان التمويل الزراعي .

2- أهداف الصندوق و آلية عمله :

يهدف الصندوق إلى ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهي تلك المتعلقة بتمويل الإستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسة و توسيعها و تجديدها ، وكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار .

أما مستوى تغطية الدين غير مدفوع فهو محدد بـ :

- 80 عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.

[1] رقراقي أمينة ، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مرجع سابق ، ص 56 .

[2] حجاب عيسى و آخرون ،**دور آلية ضمان القروض في دعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،مجلة الدولية لعلوم التسيير ، العدد 5، أكتوبر 2019 ، ص 17 .

-60 عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة ، بهدف توسيع نشاطها ، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها .

المبحث الثاني :دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR).

يعمل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيره من صناديق الدعم و التمويل و الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال تقديم تسهيلات لإقامة هذه المؤسسات و الإعانات التمويلية و متابعة إنشائها و تطويرها ، بالإضافة الى توفير الضمانات للبنوك لتسهيل حصول أصحاب المؤسسات على التمويل البنكي و الإستثمارات و المساعدات التقنية ، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعرف على دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المطلب الأول :نبذة عن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم صناديق الدعم و التمويل ،فالمهمة الأساسية له هي تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومشاركة البنوك في تقاسم أخطار تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الضمانات المالية المقدمة ، و من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على نشأته القانونية و مهامه و أهدافه .

أولا : النشأة القانونية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي رقم 01 /18 لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يعرف على أنه "مؤسسة عمومية يتمتع بالشخصية

المعنوية و الإستقلال المالي ، و توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يكون مقره بالجزائر العاصمة ".[1]

بدأ صندوق ضمان القروض نشاطه الفعلي بصورة رسمية في 14 مارس 2004 بالمقر الإجتماعي الوحيد المتواجد بالقبة بالجزائر العاصمة ، وقد أبرم الصندوق ستة عشر إتفاقية شراكة مع مختلف البنوك الناشطة على الساحة المالية الجزائرية ، إذ يعتبر الصندوق شريكا لكافة البنوك التجارية و الهيئات البنكية الناشطة في الجزائر ، و ما عزز هذا الوضع هو حصول الصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إمتياز صفة ضمان الدولة التي أطلقه على الضمانات التي يقدمها ، و هذا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2009

ويسعى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى إيجاد حلول فعالة فيما يخص إشكاليات التمويل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم كفاية الضمانات الحقيقية التي تقدمها للبنوك ، وهذا مايساهم في زعزعة ثقة البنوك بالمشاريع التي تعرضها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حتى و إن كانت هذه المشاريع تشكل موردا هاما لنمو الإقتصاد الوطني ،وبالمقابل تظهر التحفظات التي تبديها البنوك ، فزيادة على غياب أو ضعف ضمانات طالب القرض يمكن ملاحظة إرتفاع نسبة الخسائر و المخاطر الخاصة بهذا القرض ، إذ تمثل مابين 25 و 30 خصوصا فيما يرتبط بخلق مؤسسات جديدة أو خلال السنوات الثلاث الأولى لعمل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ناهيك عن ضعف نسبة إسترجاع الضمانات العينية المقدمة ، و التكلفة الباهظة لتسيير القيم المالية الصغيرة المتمثلة في الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية [3]

و يعتبرهذا الإنجاز الإنطلاقة الحقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لعدة إعتبارات :

- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات ،فهو يعمل على معالجة أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثل في نقص الضمانات .

[1] **المادة 2 و المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373** المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 74 ،الصادرة بتاريخ 2002/11/13 ، ص 13 .

[2] سليمة هالم ،**هيئات الدعم و التمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**– مرجع سابق ، ص 193 .

[3] المرجع السابق ، ص 194 .

- يندرج ضمن االفعالية الإقتصادية و الإستخدام الأمثل للموارد العمومية و ذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- كون المرسوم التنفيذي لصندوق ضمان القروض أول مرسوم تنفيذي يصدر في ظرف أقل من سنة بعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يتم تسيير الصندوق من طرف مجلس الإدارة و الذي يتكون من مجموعة من الأعضاء يتم تعيينهم من طرف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و إدارته من طرف المدير العام الذي يتولى أمر التسيير ، وتحقيق الأهداف الموكلة للصندوق .[1]

ثانيا : مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR

يتولى الصندوق المهام التالية :[2]

- ✓ التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات التي تنجز إستثماراتها في مجال إنشاء المؤسسات .
- ✓ تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرف الصندوق و إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة .
- ✓ التكفل بمتابعة تحصيل المستحقات المتنازع عليها و متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان القروض .
- ✓ ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تقديم الإستشارة التقنية لفائدتها و المستفيدة من ضمان القروض
- ✓ إعداد إتفاقيات مع البنوك و المؤسسات المالية .
- ✓ تلقي بصفة دورية معلومات عن إلتزامات البنوك و المؤسسات المالية التي تمت تغطيتها بضمانه .

ثالثا: اهدف صندوق الضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR

يهدف صندوق إلى ضمان القروض الضرورية للإستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنجزها ، أي أنه يعمل على تسهيل استفادة المستثمرين من التمويل البنكي على المدي القصير والمتوسط بعنوان تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع و الخدمات من أجل دعم نشاط المؤسسات .[3]

---

[1] **المادة 10 و المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373** المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي ، مرجع سابق ، ص 16 .

[2] حجاب عيسى و آخرون ، مرجع سابق ، ص13 .

[3] **المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373** المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي ، مرجع سابق ، ص 13 .

بالإضافة السعي إلى تحقيق الأهداف التالية :[1]

- مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند الإنشاء و التوسع أو تجديد الهياكل في الحصول على القروض البنكية ، و بالتالي الدفع بعجلة الإستثمار إلى النمو و الرقي .
- تحفيز البنوك على تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديم الضمانات المالية لها .
- تقديمخدمات لصغار المستثمرين و ذلك من خلال توجيههم و تقديم النصح لهم و إطلاعهم على معلومات إقتصادية حول مشروع إستثمارهم .
- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنافس المنتجات المستوردة و ذلك عن طريق إنتاجها محليا .
- تشجيع المؤسسات التي تقوم بتصديرمنتجات خارج قطاع المحروقات من خلال تقديم ضمانات وأوليات لها ، مما يسمح تحقيق توازن في الإقتصاد الوطني الذي يعتمد على هذا القطاع بشكل كبير .
- تشجيع العمليات التحويلية من خلال تحويل المواد الأولية .
- تشجيع العمليات الإستثمارية التي تخدم القطاع الوطني ، وذلك من خلال التقليص من الإستيراد .
- تشجيع الإنتاج و دعمه و توجيهه إلى سوق المنافسة .
- العمل على إحداث مناصب شغل من خلال زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة .
- تحقيق نوع من التوازن الجهوي ، وذلك من خلال منح أولوية الضمان للمؤسسات المتواجدة في المناطق النائية ، خاصة في مناطق الجنوبية .

رابعا : مصادر الموارد المالية لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتكون مخصصات هذا الصندوق من :[2]

- مخصصات أولية في شكل رؤوس أموال خاصة و إعانات الدولة .
- إيرادات النشاط .

[1] سليمة هالم ،**هيئات الدعم و التمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**– مرجع سابق ، ص 196 .

[2] **المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373** المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي ، مرجع سابق ، ص ص 15-16 .

- الأإيرادات المالية الناجمة عن عمليات توظيف الأموال .
- الهبات و الوصايا الوطنية و الدولية .
- القروض الممنوحة للصندوق .
- كل الموارد الأخرى المرتبطة بتسيير الصندوق .

خامسا : الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال الشكل التالي يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الشكل رقم (5) : الهيكل التنظيمي للصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

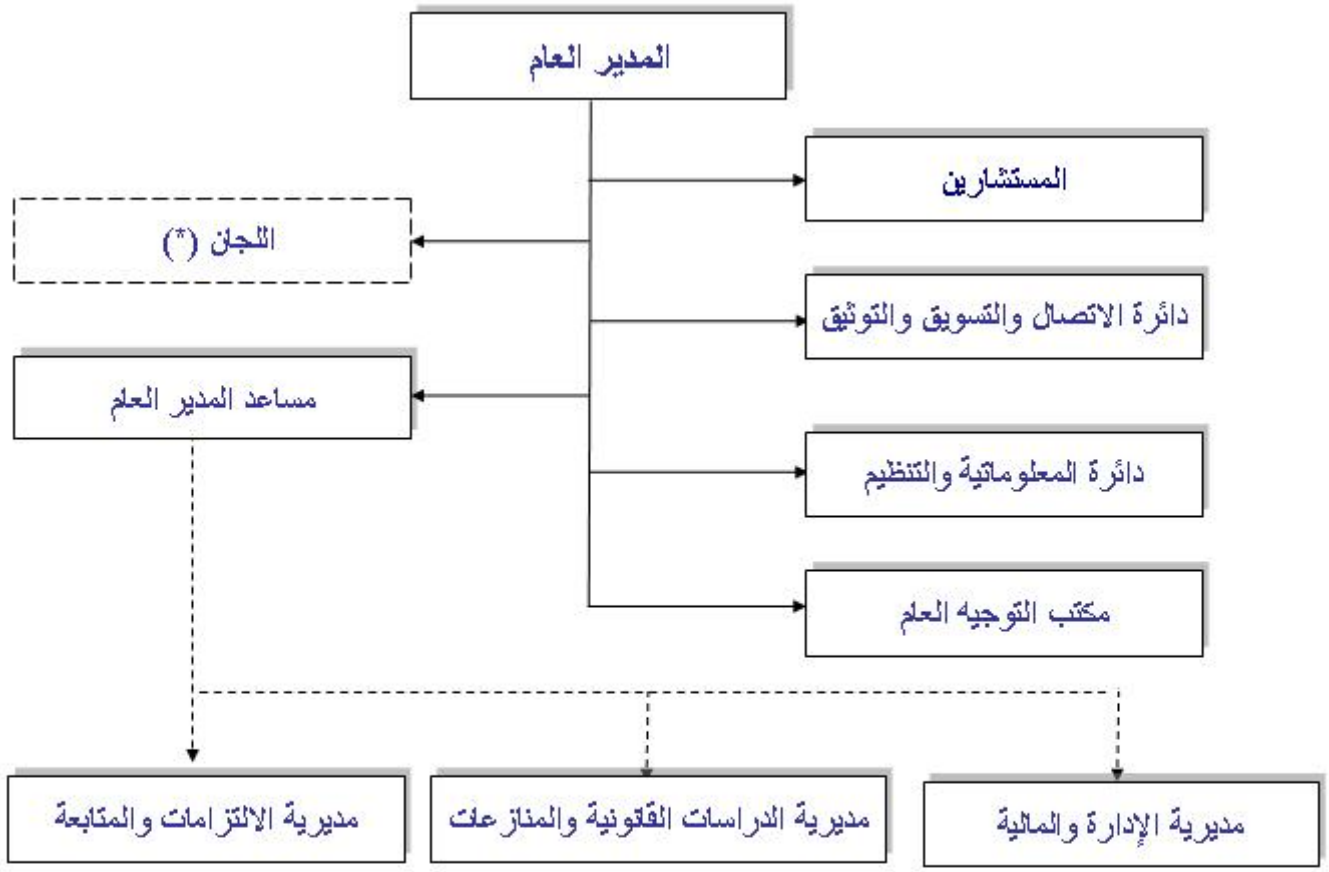

(*)
- لجنة التنسيق
- لجنة الالتزامات
- لجنة المصادقة والتعويضات

المصدر : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الموقع الإلكتروني : _____ ،تم الإطلاع عليه يوم:2020/05/14 على الساعة 11:18 .

المطلب الثاني : أنواع الضمانات الممنوحة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يوجد نوعين من الضمانات التي يمنحها هذا الصندوق و تتمثل في :

أولا : الضمان العادي لصندوق ضمان القروض FGAR [1]

حتى تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤهلة للإستفادة من الضمانات التي يقدمه صندوق ضمان القروض ، لابد أن تتجاوب مع إحدى المعايير و التي تتناسب مع السياسة العامة للصندوق ، و التي تتمثل في :

- ✓ المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر
- ✓ المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة
- ✓ المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات
- ✓ المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات
- ✓ المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر
- ✓ المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها
- ✓ المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة
- ✓ المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة
- ✓ المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة

و هناك مجموعة من المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق وهي :

- ✓ المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة
- ✓ المؤسسات المسعرة في البورصة
- ✓ شركات التأمين

[1] سليمة هالم ،**هيئات الدعم و التمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**– مرجع سابق ، ص ص 197–198 .

- ✓ الوكالات العقارية
- ✓ الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط
- ✓ القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة
- ✓ المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة

وتكون تغطية هذه القروض كما يلي :

– يتم الأمر بضمان تسديد جزء من الخسارة التي يتحملها البنك في حالة عدم تسديد القرض
– تتراوح نسبة الضمان مابين 10 و 80٪ من الخسارة الصافية للبنك و تحدد النسبة المتعلقة بكل ملف حسب تكلفة القروض و درجة المخاطرة

– المبلغ الأدنى للضمان 4 ملايين دينار و المبلغ الأقصى يساوي 50 مليون دينار و في بعض الحلات يمكن أن يصل الضمان إلى 150 مليون دينار و في هذه الحلات يوجد تبريرات .

ملاحظة :تحديد مبلغ الضمان لايعني تحيد مبلغ القرض و لا كلفة المشروع .
– المدة القصوى للضمان هي 7 سنوات

و تتمثل تكلفة منح الضمان لصاحب المؤسسة كالآتي :

- يدفع المستثمر رسم دراسة ملف عند إيداعه و قدره 000 20 دج خارج الرسم .
- بالنسبة للقروض العادية يأخذ الصندوق علاوة إلتزام من مبلغ القرض ، تقدربـ 1 للسنة على الباقي من القرض الممنوح .
- بالنسبة للقرض بالإيجار تحدد بـ 0.5 ، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح الضمان ، يمكن أن يدخل مبلغ هذه العلاوة في تكلفة المشروع .

ثانيا : ضمان القروض في إطار برنامج الإتحاد الأوربي (صندوق ضمان القروض / برنامج الإتحاد الأوربي ميدا):[1]

يلتزم صندوق ضمان القروض بالعمل على أي مشروع شراكة مع الهيئات الناشطة في مجال التنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أنه يلتزم بضمان مواصلة البرامج الموجهة لصالح هذه المؤسسات التي تطلقها الهيئات الدولية ، و في هذا الصدد يقوم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتسيير الغلاف المالي المخصص من الإتحاد الأوربي في إطار برنامج الشراكة الأورو متوسطة و الموجهة لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بقيمة 15 مليون أورو وضعت تحت تصرف الصندوق من خلال الوزارة الوصية ، ويشكل الضمان في إطار الإتحاد الأوربي ما يسمى بإعادة الضمان ، حيث أعطى برنامج ميدا للإتحاد الأوربي و المعني بتقديم مساعادات مالية وتقنية إلى دول جنوب المتوسط موافقة على إعادة ضمان القروض التي تمنحها الحكومة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويتعلق الأمر بالتحديد بخصوص القروض التي يضمنها صندوق ضمان القروض و التي تدوم ثلاث سنوات ، فهو يعمل على تعزيز قدرات إلتزام آليات الضمان العاملة في مجال تغطية أخطار القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر .

وقد تم تجسيد برنامج الشراكة الأورو متوسطية من خلال إبرام معاهدة التمويل مع الإتحاد الأوربي في سبتمبر 1999 لصالح المشاريع في مختلف القطاعات بالجزائر ، وهذا بقيمة 63 مليون أورو ، وقد تم في سنة 2005 تخصيص ما قيمته 20 مليون أورو من إجمالي الغلاف المالي بغرض تغطية ضمانات القروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساهمة في تأهيلها ، و إستفادة الصندوق من 75 من هذه المخصصات أي حوالي 15 مليون أورو .

و تتمثل القروض المؤهلة للإستفادة من ضمانات برنامج الإتحاد الأوربي في : [2]

- قروض الإستثمار العادية حدها المتوسط 7 سنوات تتحقق في صورتها الكلاسيكية .

[1] المرجع السابق ، ص 198 .
[2] المرجع السابق ، ص 199 .

- قروض إيجار العقارات حدها الأقصى 10 سنوات .
- قروض تطوير النشاط و المواد الأولية الجديدة .
- قروض تجديد مواد الإنتاج .
- قروض توسيع الممتلكات الصناعية .
- قروض الإستغلال المتعلقة بقروض الإستثمار .
- قروض الإستغلال الموافقة لمتطلبات رؤوس الأموال .
- قروض المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السابقة ، في حال وجود إستثمار جديد .

و تتمثل القروض الغير مؤهلة للإستفادة من الضمان في إطار برنامج صندوق ضمان القروض /الإتحاد الأوربي في :

- إنشاء مؤسسة .
- نقل مؤسسة .

أما المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوروبي ميدا :

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة و التي حققت ثلاث سنوات من النشاط على الأقل و تحمل مشاريع إستثمارية .
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي إستفادت على الأقل لمرة واحدة من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج الإتحاد الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،أو البرنامج الخاص بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعة .
- المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية بإعادة التأهيل .

و يتكون مبلغ الضمان من :

- يغطي الصندوق 80 من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة بدون تجاوز 50 مليون دينار .
- مبلغ التغطية يصل في بعض الحالات إلى 150 مليون دينار .
- المدة القصوى 7 سنوات لقروض الإستثمار العادية ،و 10 سنوات للقروض عن طريق الإيجار .

ويسدد المستفيد علاوة للصندوق تحدد كما يلي

- 0.60 في السنة من قيمة القرض المتبقي بالنسبة لقروض الإستثمار .
- 0.30 في السنة بالنسبة لقروض الإستغلال .

و يتكون ملف طلب الضمان مما يلي :

– يجب على المستثمر تقديم مخطط المشروع (دراسة تقنية – اقتصادية) مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة

– يمكن لطلب الضمان أن يقدم مباشرة إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع

– يمكن أن يقدم طلب الضمان للصندوق مباشرة من طرف البنك

أما الخطوات الأساسية لطلب الحصول على الضمان تتلخص فيما يلي :

1– مقابلة مع صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع

2– يقوم الصندوق بإرسال وصل استلام يؤكد من خلاله قابلية المشروع للحصول على الضمان أم لا في حالة القابلية بطلب منكم تقديم دراسة دقيقة عن المشروع

3– دراسة الملف المقدم

4– إرسال وثيقة فتح الملف إلى المؤسسة

5– دراسة الطلب من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من أجل الموافقة أو عدمها على الطلب الضمان

6– في حالة الموافقة يرسل إلى المؤسسة عرض بمنح الضمان يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي

7– منح شهادة الضمان إلى البنك

المطلب الثالث :حصيلة عمل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2004–2019)

يساعد صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على منح ضمانات لفائدة هذه المؤسسات و متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق ،و يمكن دراسة حصيلة المساهمات المالية للصندوق في منح الضمانات البنكية لهذه المؤسسات من خلال :

أولا :توزيع ملفات الضمانات حسب عروض و شهادات الضمان

و يبين الجدول التالي وضعية الملفات المعالجة (الحصيلة الإجمالية) من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ نشأته في أفريل 2004 إلى 2019/06/30 .

جدول رقم (8) : الضمانات الممنوحة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ أفريل 2004 إلى غاية جوان 2019 (الوحدة : دج)

	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	2717	1408
التكلفة الإجمالية للمشاريع(دج)	290 592 040 122	98 740 626 046
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	184 184 205 391	65 615 891 957
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	63	66
مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	84 972 646 715	35 297 652 416
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	46	54
المبلغ المتوسط للضمان (دج)	31 274 438	25 069 355
عدد مناصب العمل المستحدثة	80 863	37 257
الإستثمار عن طريق العمل	3 593 634	2 650 257
القروض لكل وظيفة	277 732	1 761 169
الضمان عن طريق العمل	1 050 822	947 410

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع التالي :

Bulletin d'information statistique de la PME

*عروض الضمان : موافقة مبدئية على منح الضمان المالي

*شهادات الضمان : عروض الضمان ، مكتملة ، في التمويل المصرفي و يصبح إلتزام نهائي

وصل عدد المؤسسات التي تم تقديم عروضها للإستفادة من الضمانات من الصندوق للحصول على القروض البنكية إبتداء من نشاط الصندوق إلى غاية السداسي الأول لسنة 2019 إلى 2717 عرض ضمان بكلفة إجمالية قيمتها 122 040 592 290 دج وقدرت قيمة القروض المطلوبة بـ 391 205 184 184 دج أي بمعدل متوسط 63 من قيمة الكلفة الإجمالية ،و قد منح 1408 مؤسسة شهادة ضمان تصل كلفتها الإجمالية 046 626 740 98 دج ، وقدرت قيمة القروض المطلوبة من أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ 957 891 615 65 دج بنسبة متوسطة تقدر بـ 66 من قيمة الكلفة الإجمالية و قدرت قيمة الضمانات الممنوحة 416 652 297 35 دج ، وقد ساهمت هذه المؤسسات في توفير 37 257 منصب شغل

ثانيا : توزيع ملفات الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة الإستثمار

يقدم الصندوق ضمان القروض ضمانات لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي في طور الإنشاء و التي تحتاج أيضا إلى تمويل من أجل توسيع نشاطها و تجديد تجهيزاتها ، و الجدول الموالي يبين توزيع الضمانات الممنوحة على أساس النشأة و التوسع .

الجدول رقم (9) :حصيلة وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنشاء و تمديد منذ أفريل 2004 إلى غاية جوان 2019 (الوحدة : دج)

	إنشاء	تمديد	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	1205	1512	2717
التكلفة الإجمالية للمشاريع(دج)	149 172 253 788	14 149 786 335	290 592 040 122
مبلغ القروض المطلوبة (دج)	86 079 468 462	98 104 736 930	1 841 842 040 122
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	58	69	63

مبلغ الضمانات الممنوحة (دج)	32 511 667 302	52 460 979 413	84 972 646 715
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	38	53	46
المبلغ المتوسط للضمان (دج)			
عدد مناصب العمل المستحدثة			
الإستثمار عن طريق العمل			
القروض لكل وظيفة			
الضمان عن طريق العمل			

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع التالي :

Bulletin d'information statistique de la PME

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الضمانات الإجمالية المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل الصندوق قد بلغت 2717 ضمان بمبلغ 122 040 592 290 دج ، وكانت قيمة القروض المطلوبة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المضمونة من قبل الصندوق 122 040 842 841 1 دج ، وقد تم توزيع هذه الضمانات مابين عمليات الإنشاء و التمديد منها 1205 ضمان بهدف إنشاء مؤسسات جديدة بمبلغ
302 667 511 32 دج وصلت كلفتها الإجمالية 788 253 172 149 دج و كانت قيمة القروض في هذه الحالة 462 468 079 86 دج بمعدل متوسط 58 من الكلفة الإجمالية ، وتم إستحداث ماعدده منصب شغل من خلال هذه المؤسسات ، أما الضمانات بهدف التمديد فقد بلغت 1512 ضمان بمبلغ 413 979 460 52 دج ، وصلت كلفتها الإجمالية إلى 335 786 149 14

دج بمعدل متوسط 69 من الكلفة الإجمالية و تقدر مناصب الشغل المستحدثة من عمليات التمديد منصب شغل .

ثالثا : توزيع ملفات ضمانات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب جهات الوطن

تتوزع المؤسسات المستفادة من الضمانات الممنوحة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف مناطق الوطن و ذلك نظرا لإنتشار فروع جهوية للصندوق في بعض الولايات الوطن و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم(10):توزيع المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المنطقة من أفريل 2004 إلى غاية جوان 2017 (المبلغ :دج)

المنطقة	رقم المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	رقم الوظائف	%
الشرق	516		14 398 376 071			
المركز						
الغرب						
الجنوب						
المجموع العام						

المصـــدر : صـندوق ضـمان القـروض للمؤسســات الصــغيرة و المتوســطة ،الموقــع الإلكترونــي : _____ ،تـم الإطـلاع عليـه يـوم :2020/05/14 ،على الساعة 11:17 .

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المالية للضمانات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى 208 856 493 53 دج و ذلك منذ نشـأته إلـى غايـة نهايـة السداسـي الأول لسـنة 2017 ، وكـان معظـم المشـاريع المضـمونة مـن طـرف الصندوق تتركز في المنطقة الوسطى و تقدر هذه الحصيلة بـ 821 089 863 24 أي بنسبة 46

وذلك بعتبار هذه المنطقة تنتشر فيها المشاريع الإستثمارية على خلاف المناطق الأخرى و بنسبة 27 في الجهة الشرقية و بنسبة 21 في الجهة الغربية و أقل نسبة سجلت في الجنوب وهي 5 .

رابعا :توزيع ملفات ضمانات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط

يبين الجدول الموالي عدد الضمانات التي تحصلت عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف القطاعات و كذلك عدد مناصب الشغل التي تم إستحداثها في كل قطاع و هذا منذ نشأته إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2017 .

الجدول(11):توزيع المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الأنشطة من إفريل 2004 إلى غاية جوان 2017

قطاع النشاط	رقم المشروع	%	مبلغ الضمان	%	رقم الوظائف	%
الصناعة	**970**	**%50**	**32 151 448 062**	**%60**	**36609**	**%59**
مناجم						
صناعة حديدية ميكانيك و الالكترونية						
عتاد البناء و الزجاج						
الكيمياء و المطاط و البلاستيك						
تغذية فلاحية و التبغ و الكبريت						
النسيج و ألبسة جاهزة						
صناعة الجلود و الأحذية						

الخشب و الفلين و الورق و الطباعة						
صناعات مختلفة						
البناء و الأشغال العمومية	**526**	**%27**	**10 993 691 363**	**%21**	**15999**	**%26**
أشغال عمومية	289					
عمارات	220					
موارد مائية	17					
الفلاحة و الصيد البحري	**24**	**%1**	**882 180 868**	**%2**	**845**	**%1**
الفلاحة						
الصيد البحري						
خدمات	**417**	**%22**	**9 466 535 915**	**%18**	**8335**	**%13**
الصحة						
النقل						
الصيانة الصناعية						
السياحة و الترقية						
الإتصالات						
الدراسات التقنية و الطبوغرافية						
المجموع	**1937**	**%100**	**53 493 856 208**	**%100**	**61788**	**%100**

المصدر:صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الموقع الإلكتروني: _____ ،تم الإطلاع عليه يوم :2020/05/14 ،على الساعة 11:15 .

الشكل رقم (6) :عدد المشاريع المضمونة من طرف الصندوق حسب الأنشطة خلال (أفريل 2004 – جوان 2017)

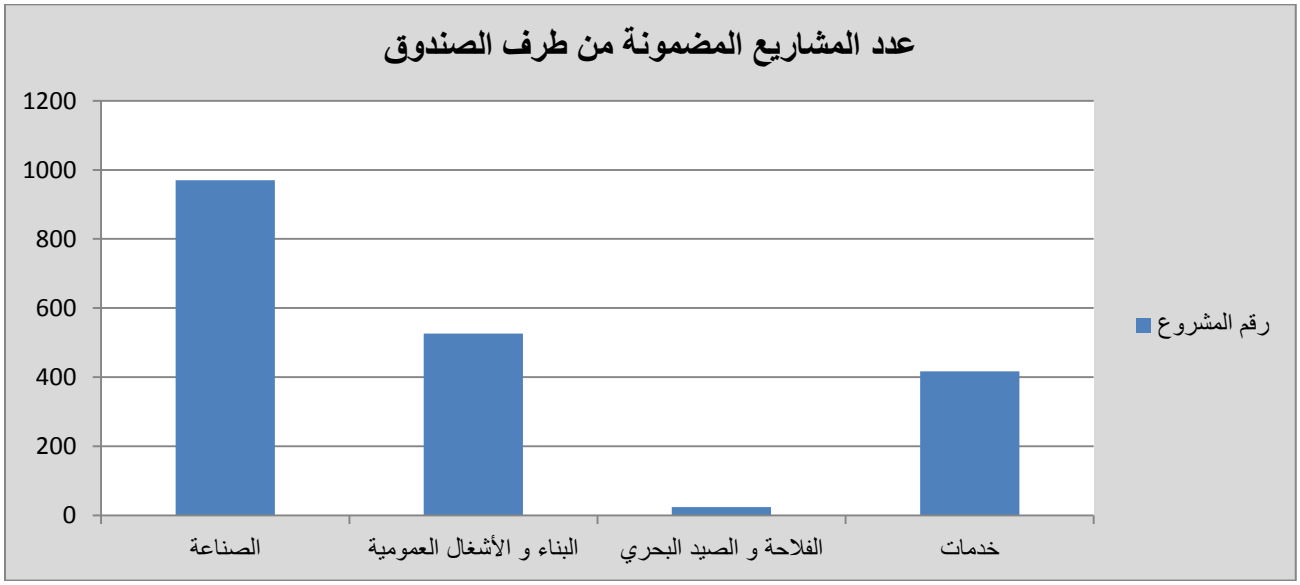

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادعلى معطيات الجدول رقم (11)

الشكل رقم (7) : مبلغ الضمان من طرف الصندوق حسب الأنشطة خلال (أفريل 2004 – جوان 2017)

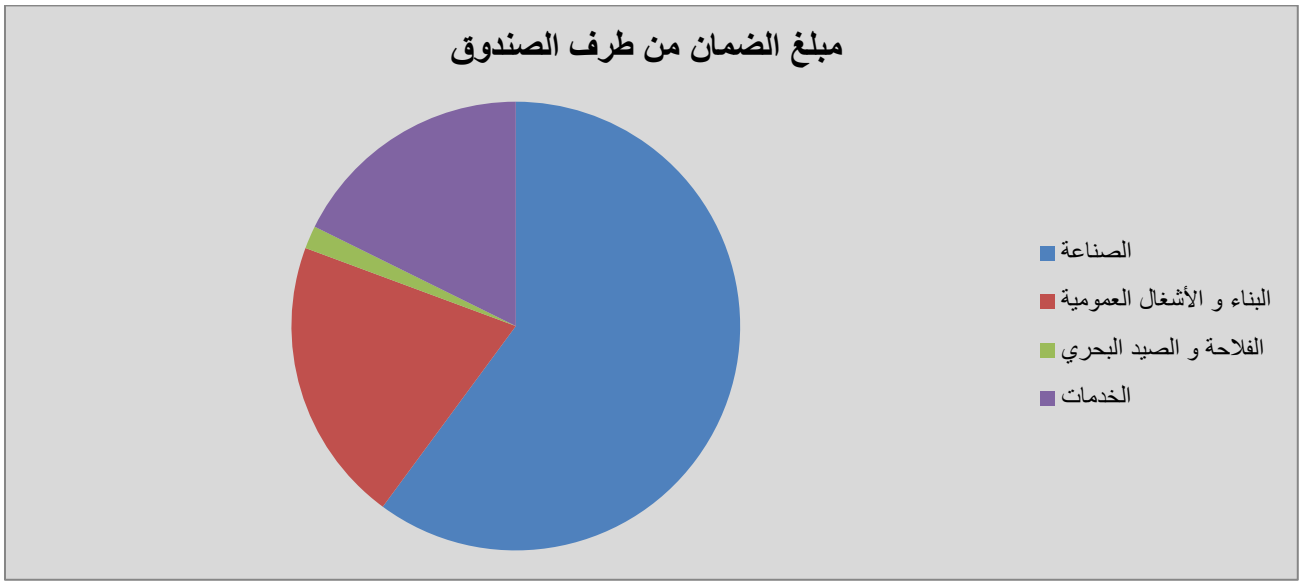

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتمادعلى معطيات الجدول رقم (11)

من خلال الجدول و التمثيل البياني نلاحظ تطور واضح في المشاريع من سنة لأخرى ، حيث كان مجمل المشاريع خلال ثلاثة عشر سنة (أفريل 2004- جوان 2017) يقدر بـ 1937 مشروع ،وكما نلاحظ من الجدول أن القطاع الصناعي كانت له الحصة الأكبر من المشاريع بنسبة 50 أي 970 مشروع و بنسبة 60 من الأموال التي صرفها الصندوق المقدرة بـ 36 609 ، ثم يليه قطاع البناء و الأشغال بنسبة 27 الذي إستفادة من 526 مشروع من إجمالي المشاريع المقدرة بـ 1937 مشروع ، في حين تبقى القطاعات الأخرى الزراعة و الخدمات تحقق في نسب متدنية .

الشكل رقم (8) : عدد الوظائف المستحدثة من طرف الصندوق حسب الأنشطة خلال (أفريل 2004 – جوان 2017)

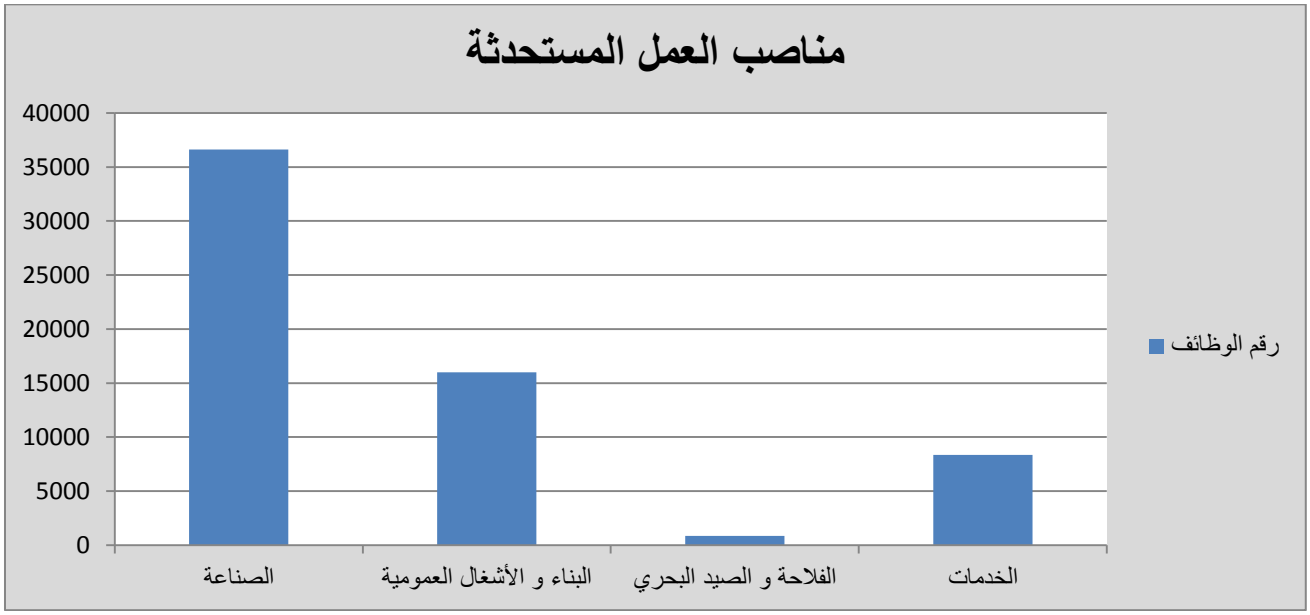

المصدر : من إتعداد الطالبة بالإعتمادعلى معطيات الجدول رقم (11)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه ، أن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهم بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من (أفريل 2004 – جوان 2017) في إستحداث 61788 منصب شغل و ذلك راجع إلى المشاريع التي تم تمويلها من طرف الصندوق و التي قدرت بـ 1937 مشروع ، بحيث يعتبر القطاع الصناعي من أكبر القطاعات التي وفرت و استحدثت مناصب الشغل بنسبة 60 و هذا راجع لعدد المشاريع التي مولت من طرف الصندوق خلال الفترة 2004-2017 ، ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 26 ، ثم قطاع الخدمات بنسبة 13 ، في حين يبقى قطاع الفلاحة هو المتدني في استحداث مناصب الشغل بنسبة 1 .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية :

- أدى تنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى إنشاء هيئة وصية به و التي تمثلت في وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث قامت بإصدار أول نص قانوني يعرف هذه المؤسسات سنة 2001 ،كما أنها كانت المسؤولة عن نشر إحصائيات هذا القطاع .
- لضمان نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت الدولة بإنشاء عدة هيئات ، من أجل دعمها ماليا و مرافقتها ميدانيا ،كما قامت أيضا بتهيئة الأرضية المناسبة لها عن طريق تسخير القطاع البنكي في تمويلها ، بالإضافة إلى منح تسهيلات و إعفاءات جبائية .
- تعتبر الهيئات الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،آليات تعمل على دفع عجلة التنمية الإقتصادية الوطنية
- تعمل هيئات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تخفيض نسبة البطالة في المجتمع و توفير مناصب شغل للشباب العاطل عن العمل من خلال توفير العديد من الإمكانيات التي تساعده على إقامة مشروع .
- إن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقوم بضمان القروض الممنوحة للمؤسسات التي لاتتوفر على ضمانات كافية أو تقدم ضمانات لإنشاء مؤسسات جديدة.
- قدم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ نشأته إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 ضمانات تغطية بمبلغ 715 646 972 84 دج بمتوسط معدل تمويل ممنوح 58 من المشاريع الجديدة ، كما دعم إنشاء 1205 مؤسسة صغيرة و متوسطة بـ 788 253 172 149 دج مستحدثا 784 25 منصب شغل .

الخاتمة

1- الخلاصة العامة :

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل أداة هامة لتنشيط الإقتصاد الوطني،حيث أصبحت اليوم تؤدي دورا فعالا في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للدولة ،و يتجلى ذلك من خلال آثارها الإيجابية على العمالة و الصناعة و تنويع الدخل و الخروج من التبعية للمحروقات ،كما يساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الإقتصادية الأخرى ،و على هذا الأساس قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات لدعم و تحفيز هذا القطاع من خلال وضع إطار قانوني و تشريعي ملائم ، و إستحداث مجموعة من الأجهزة التي تدعم و ترافق أصحاب المشاريع ، بالإضافة إلى ذلك وضع عدد من آليات التمويل التي من شأنها توفير الغطاء المالي الذي يسمح بإستمرارية هذه المشاريع ، كذلك تطرقنا إلى أهمية هذا القطاع إقتصاديا و إجتماعيا و المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التحديات التي تنتظرها ، كما تعرضنا أيضا للهيئات الموجهة لدعم و تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أعدتها الدولة من أجل التمويل و المساهمة في ترقية هذا القطاع و تطويره داخليا و خارجيا،فتوصلنا إلى أنه يمكن تقسيم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى قسمين أساسيين هما ، مصادر مباشرة و مصادر غير مباشرة ، فالمصادر المباشرة تتمثل في الهيئات التمويلية الحكومية ، مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ، هذه الهيئات التي تقدم التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بصيغ مختلفة و تستهدف أنواعا محددة و أشخاصا معنيين كما يبرز دورها في تسهيل إنشاء هذه المؤسسات ، أما فيما يتعلق بالمصادر غير المباشرة لتمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تتمثل في المشاتل و مراكز التسهيل إضافة إلى صناديق ضمان القروض وهي محور اهتمام دراستنا ،حيث قمنا بتسليط الضوء على صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يقوم بضمان القروض الممنوحة للمؤسسات التي لا تتوفر على ضمانات كافية أو تقديم ضمانات لإنشاء مؤسسات جديدة .

2-نتائج إختبار الفرضيات الدراسة:

بعد الإحاطة النظرية بمختلف جوانب الموضوع ، وإسقاط أهم الأفكار على الجانب التطبيقي ، تم تأكيد صحة فرضية الدراسة ،حيث قدم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ نشأته إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019 ضمانات تغطية بمبلغ 715 646 972 84 دج من المشاريع الجديدة ، كما دعم إنشاء 1205 مؤسسة صغيرة و بمتوسط معدل تمويل ممنوح 58

متوسطة بـ 788 253 172 149 دج مستحدثا 784 25 منصب شغل ، و هو ما يؤكد دوره في تشجيع الإستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على ضمان استمراريتها و تطويرها .

3-نتائج الدراسة :

مكنتنا هذه الدراسة من إستخلاص النتائج التالية :

- ✓ لايوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبركافة الدول ، يلاحظ احيانا وجود عدة تعاريف ، كما يمكن الإشارة إلى وجود تعاريف رسمية لها في بعض الدول على غرار الجزائر التي وضعت تعريفا لها بموجب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والذي تم مراجعته سنة 2017 من خلال القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- ✓ يمكن التمييز بين نوعين من المعاييرفي تحديد تعريف هذه المؤسسات، وهي معايير كمية و أخرى نوعية ، حيث تهتم المعايير الكمية بتصنيف المؤسسات إعتمادا على مجموعة من السمات الكمية التي تبرز الفروق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات و تعتبر الأكثر إستخداما ، في حين تهتم المعايير النوعية بتصنيفها حسب طبيعة المشاركة في الإدارة و التنظيم ، وعلى الرغم من أن المعيار الثنائي (معيار العمالة و رأس المال) يعتبر من أفضل المعايير المستخدمة ، إلا أن معيار العمالة هو الأكثر استخداما في غالبية دول العالم ، بالنظر لتوفر البيانات المتعلقة بعدد العمال فيها .
- ✓ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة جملة من الخصائص و السمات ، تتمثل في كونها لا تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة و تتميز بمرونة الإدارة و سهولة التأسيس و التكوين و القدرة على التكييف و الإبتكار و التكامل مع المؤسسات الكبيرة ، و تلبية حاجات و متطلبات الزبائن ، وقد تساعد هذه الخصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و الإنتشار .
- ✓ تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل و القيود التي تعترض نشأتها و نموها ، وتهدد بقائها و تحول دون تطورها و اسهامها الفعال في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية خاصة في الدول النامية .
- ✓ تعتبر هيئات الدعم و التمويل المتمثلة في

و صندوق الزكاة و غيرها ، آليات فعالة تعمل على تدعيم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجوانب المالية و التنظيمية ، كما تعمل على دفع عجلة التنمية الإقتصادية من المحلية إلى العالمية من خلال تطوير هذا القطاع الفعال .

✓ اصبحت الحكومة الجزائرية غيرقادرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة في مؤسساتهاغيرالمنتجة ، لذا تغيرت سياسة الحكومة من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية ، إلى تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي و الفني لإنشاء مؤسسات صغيرة و المتوسطة .

4-توصيات وإقترحات : انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يمكن تقديم المقترحات التالية :

✓ العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتنويع مجالات نشاطها لتشمل مجالات أخرى مثل الزراعة و قطاع الطاقة و المناجم .

✓ تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بإعتبارها ركيزة أساسية لإنشاء المشاريع الكبيرة ، خاصة و أن جل المؤسسات بالجزائر ذات طبيعة صغيرة جدا .

✓ العمل على مواجهة التحديات التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال توفير يد عاملة تكون مدربة و ذات كلفة مقبولة .

✓ إنشاء دورات و مراكز تكوينية لليد العاملة بحيث تكون ذات جودة بهدف إستقطابهم من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مما سيساهم في حل مشكلة البطالة .

✓ يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا هاما لتحقيق التنمية الإقتصادية لذا على السلطات تقديم المزيد من المزايا و التسهيلات خاصة في مجال الضريبي و التمويلي .

✓ ضرورة البحث في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتمكينها من الإستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات و الإتصال .

✓ تشجيع إحداث المشاريع الصغيرة و المتوسطة و رعايتها و تقديم الدعم اللازم لها و مساعدتها في حل مشكلاتها و تزويدها بالمعلومات و الإستشارات وذلك بالتنسيق بين غرف التجارة و الصناعة وبين أصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة .

✓ يجب على الدولة تفعيل دور الهيئات المساندة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال منح امتيازات و إعانات لها ، وذلك بغية نجاح أكبرعدد ممكن من المؤسسات و بالتالي توفير مناصب شغل أكثر .

✓ ضرورة توفير الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الإعانات المالية والتقنية

✓ تطوير دراسات ميدانية لدراسة ظروف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الإتصال من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة .

- ✓ بث روح المبادرة الفردية لدى الشباب لإنشاء المؤسسات .

5-أفاق الدراسة :

من خلال هذا البحث نوصي بضرورة القيام بدراسات حول موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمها :

1- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في رفع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية .

2- مساهمة برامج التأهيل في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- دراسة مقارنة بين مؤسستين إحداهما تعتمد على التمويل عن طريق البنوك التجارية و الأخرى عن طريق البنوك الإسلامية .

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب :**

1- أحمد عارف العساف و آخرون ،**الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة** ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،2012 .

2- خبابة عبد الله ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ،2013.

3- رابح خوني،رقية حساني،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ،ايتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، 2008.

4- رامي زيدان ،**المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في سورية و دورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية** ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق ،2010.

5- طاهر محسن منصور الغالبي ، **إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة** ،دار وائل للنشر ،الأردن ،2009.

6- ليث عبد الله القهري ،بلال محمود الوادي ،**المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية** ،دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2012.

7- مصطفى يوسف كافي ،**بيئة و تكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة** ،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ،2014.

8- نبيل جواد ،**إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ،2007.

- **أطروحات الدكتوراه :**

1- إلياس غفال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2000-2014)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص نقود و تمويل ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2017/2016 .

2- أنفال نسيب،**دورالجوانب المالية والإقتصادية لإتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة محمد خيضر ،2015/2014

3- حنان جودي ، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية و الإندماج في الإقتصاد التنافسي دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017/2016

4- رقراقي أمينة ، **كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** – دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر مثال ولاية سعيدة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص حوكمت الشركات ،جامعة أبي بكربلقايد ،تلمسان ،2017/2016 .

5- سامية عزيز ،**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** –دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع تخصص تنمية ، ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014/2013.

6- سليمة هالم ،**هيئات الدعم و التمويل في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** – دراسة تقييمية للفترة 2004-2014 –أطروحةمقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة محمد خيضر،بسكرة ،2017/2016.

7- سمية بلعيد ، **واقع تطبيق الإدارة الإستراتيجية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ،دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية التي استفادت من برنامج التأهيل – اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل .م.د في علوم التسيير ، شعبة تسيير المنظمات ، ، جامعة باتنة 1 ، 2018/2017.

8- شلغوم رحيمة ، **ضمانات القرض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر -1- بن يوسف بن خدة ، 2014 – 2015.

9- فارس طارق ، **دور و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل ترقية قدرتها التنافسية** – دراسة حالة الجزائر – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2018/2017.

قائمة المراجع

➢ **رسائل الماجستير :**

1-سلطاني محمد رشدي ، **التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر: واقعه ، أهميته و شروط تطبيقه** – حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2006/2005.

2- قشيدة صوراية ، **تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** -دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فيناليب" – رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود و بنوك ، ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011.

3- مرزوقي نوال ، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000** – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية – رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010/2009.

4- مكاك ليلى ، **دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية** ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2010.

➢ **المجلات :**

1- الشاذلي نور الدين ، ختال هاجر، **النظام القانوني للإستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ** ،مجلة المفكر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة باجي مختار،عنابة ،العدد 13

2- آيت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، ، جامعة تيارت – الجزائر ،العدد 6

3- بن زايد مبارك ،بن زاير عبد الوهاب ، **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و دورها في تحفيز المقاولتية –حالة ولاية بشار**-مجلة إقتصاديات المال و الأعمال ، جامعة طاهري محمد، بشار

4- بوقادير ربيعة ، مطاي عبد القادر ، **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2016** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف – الجزائر ، العدد 19 ، سنة 2018

5- حجاب عيسى و آخرون ،**دور آلية ضمان القروض في دعم و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مجلة الدولية لعلوم التسيير ، العدد 5، أكتوبر 2019

6- سايح فطيمة ، **الدور التمويلي و التنموي –للقرض الحسن** – ولاية وهران نموذجا ، مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية ،العدد ،2016 .

7- صالح صالحي ، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، العدد 3 ، 2004

8- فاتح جاري ،زهير شلال ، **دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الأستثمار في الجزائر – الواقع و أفاق (2016/2002)**- مجلة الإقتصاد و التنمية ، مخبر التنمية المحلية المستدامة ،جامعة يحي فارس ،المدية ، العدد 09 ،جانفي 2018.

9- ياسر عبد الرحمان ، براش عماد الدين ، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "الواقع و تحديات** ، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ، العدد 3، جوان 2018.

- **الملتقيات :**

1-جاري فاتح،بوكارعبدالعزيز ،**هيئات مرافقة و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ،الملتقى الوطني، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، يومي 31/30 جانفي 2018.

2- سايح فطيمة و آخرون ،**دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة** ،التجربة الماليزية نموذجا،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالإقتصاد خارج قطاع المحروقات ،المركز الجامعي لغيليزان ،، يومي 27-28 نوفمبر 2018.

3- سليمان ناصر ، عواطف محسن ، **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل ، أكادمية السودان للعلوم المصرفية و المالية- الخرطوم- السودان، أيام 9-10-11 أكتوبر 2011.

4-عوادي مصطفى ،**واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووسائل دعمها** ،الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، يومي 07/06 ديسمبر 2017.

- **المواد و القوانين :**

1- المادة 1 والمادة 19 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001،المتعلق بتطوير الإستثمار ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 47 ، الصادرة بتاريخ 2001/08/22.

2- المادة 4،5،6، 7 ،11 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77 ، الصادرة بتاريخ 2001/12/15.

3- المادة 1 من القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 ، المتعلق بترقية الإستثمار ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 46 ، الصادرة بتاريخ 2016/08/03.

4- المادة 2 ،5، 8،9، 10 من القانون رقم 17 – 12 ، المؤرخ في 2017/01/10 ، المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11.

5-المادة 1 والمادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ،الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد ،52 الصادرة في 11 سبتمبر 1996 .

6- المادة 2 ،3 ، 4 ،10 ،21 من المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد قانونه الأساسي ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 74 ،الصادرة بتاريخ 2002/11/13

ثانيا : المراجع بالغة الفرنسية

- **LES RAPPORTS** :

Bulletind'information statistique de la PME des années

- **مواقع الانترنت :**

1- _____

2 _____

3 _____

4- _____

5- _____

الملاحق

ملحق رقم :01

التقدير المالي للضمان FGAR

Sans aucun engagement de votre part, faites une ou plusieurs simulations de garantie

Simulation du montant de garantie FGAR	
Crédit bancaire sollicité par le promoteur Superieur ou égal à 5 Millions DA et inferieur ou égal à 500 Millions DA.	, 00 DA
Durée	ans
Différé	mois
Remboursements par an	
Taux de la commission	1 % du montant garanti
TVA	%

Remarque:
Les résultats de la simulation sont purement à titre indicatif et peuvent faire l'objet d'une adaptation en fonction de chaque cas et selon les conditions générales du FGAR en vigueur. Par conséquent, la présente simulation ne peut être considérée, en aucun cas de figure, comme étant un engagement contractuel du FGAR vis à vis de sa clientèle

ملحق رقم: 02

Demande de garantie

تام123البداية

LA FICHE DU CLIENT

Nom/Prénom ou Raison sociale de l'entreprise *

Forme juridique - لا شيء -

Capital Social ,00 DA

Nombre d'actionnaires - لا شيء -

Nom du représentant légal

Titre ou Fonction

Adresse *

Secteur d'activité - لا شيء -

Activité *

N° d'immatriculation fiscale

Numéro du registre

Date du registre

بالشهر بالشهر

باليوم باليوم

السنة السنة

Chiffre d'affaires

Actuel ,00 DA

Prévisionnel ,00 DA

Nombre d'emplois directs

Actuel

Prévisionnel

Région - لا شيء -

Téléphones

Tél 1 *

Tél 2

Tél 3

Tél 4

Fax

Mobile

Email

Site Web

Objet de la Demande - لا شيء -

Date de début activité

بالشهر بالشهر

باليوم باليوم

السنة السنة

Dépôt du dossier Bancaire * - اختر -

ملحق رقم :03

Tableau 17 FGAR : Situation globale des dossiers traités Avril 2004/ au 30/06/2019 Montants en DA

Items	Offres de garantie *	Certificats de garantie *
Nombre des garanties accordées	2717	1408
Coût total des projets	290592040122	98740626046
Montant des crédits sollicités	184184205391	65615891957
Taux moyen de financement sollicité	63%	66%
Montant des garanties accordées	84 972 646 715	35 297 652 416
Taux moyen de garantie accordée	46%	**54%**
Montant moyen de la garantie	31274438	25069355
Nombre d'emplois à créer	80863	37257
Investissement par emploi	3593634	2650257
Crédit par emploi	227732	1761169
Garantie par emploi	1050822	947410

Source :FGAR

*** Offres de garantie : accord de principe d'octroi de la garantie financière.**

*** Certificats de garantie : offre de garantie, accomplie, en financement bancaire et devient un engagement définitif du FGAR.**

ملحق رقم :04

Tableau 18 FGAR : Situation des dossiers traités par type de projets Avril 2004/ au 30/06/2019 **Montants en DA**

	Création	***Extension****	***Total***
Nombre des garanties accordées	1205	1512	2717
Coût total des projets	149172253788	14149786335	290592040122
Montant des crédits sollicités	86079468462	98104736930	1841842040122
Taux moyen de financement sollicité	58%	69%	63%
Montant des garanties accordées	32511667302	52460979413	84972646715
Taux moyen de garantie accordée	38%	53%	46%
Montant moyen de la garantie	26980637	34696415	31274438
Nombre d'emplois à créer	25784	55079	80863
Investissement par emploi	5785458	2567581	3593634
Crédit par emploi	33384	1781164	2277732
Garantie par emploi	1260924	952468	1050822

Source :FGAR

ملحق رقم :05

plie, en financement bancaire et devient

Situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004/ Juin 2017
Tableau 9: Répartition des projets garantis par activités

Montants en DA

SECTEUR D'ACTIVITE	Nombre de Projets	%	Montant de la Garantie	%	Nombre d'Emplois	%
INDUSTRIE	**970**	**50%**	**32 151 448 062**	**60%**	**36 609**	**59%**
MINE ET CARRIERES	18	0,9%	507 740 665	0,9%	534	0,9%
INDUSTRIE SIDERURGIQUE METALIQUE MECANIQUE ET ELECTRIQUE	126	6,5%	4 159 239 113	7,8%	6 212	10,1%
MAT.CONST.ET VERRE	163	8,4%	6 458 170 860	12,1%	4 722	7,6%
CHIMIE, CAOUTCHOUC ET PLASTIQUE	168	8,7%	5 560 604 780	10,4%	5 654	9,2%
AGROALIMENTAIRE TABACS ET ALLUMETTES	309	16,0%	10 866 600 664	20,3%	12 066	19,5%
TEXT.BONNET ET CONFECTION	31	1,6%	518 244 550	1,0%	849	1,4%
INDUSTRIE CUIR ET CHAUSSURES	7	0,4%	204 406 100	0,4%	279	0,5%
BOIS, LIEGE, PAPIER ET IMPRIMERIE	95	4,9%	2 264 567 393	4,2%	3 134	5,1%
INDUSTRIES DIVERSES	53	2,7%	1 611 873 937	3,0%	3 159	5,1%
BTPH	**526**	**27%**	**10 993 691 363**	**21%**	**15 999**	**26%**
TRAVAUX PUBLICS	289	14,9%	6 515 055 539	12,2%	9 467	15,3%
BATIMENT	220	11,4%	4 116 340 135	7,7%	6 273	10,2%
HYDRAULIQUE	17	0,9%	362 295 689	0,7%	259	0,4%
AGRICULTURE & PECHE	**24**	**1%**	**882 180 868**	**2%**	**845**	**1%**
AGRICULTURE	4	0,2%	70 366 398	0,1%	299	0,5%
PECHE	20	1,0%	811 814 470	1,5%	546	0,9%
SERVICES	**417**	**22%**	**9 466 535 915**	**18%**	**8 335**	**13%**
SANTE	94	4,9%	3 882 493 510	7,3%	3 362	5,4%
TRANSPORT	220	11,4%	2 893 068 094	5,4%	1 972	3,2%
MAINTENANCE INDUSTRIELLE	16	0,8%	475 663 183	0,9%	300	0,5%

TOURISME & LOISIR	59	3,0%	1 764 003 723	3,3%	1 548	2,5%
NTIC	14	0,7%	242 000 279	0,5%	711	1,2%
COMMUNICATION	8	0,4%	152 957 430	0,3%	163	0,3%
Engineering et études techniques topographiques	6	0,3%	56 349 696	0,1%	279	0,5%
TOTAL	**1 937**	**100%**	**53 493 856 208**	**100%**	**61 788**	**100%**

ملحق رقم :06

Situation cumulée des dossiers garantis Avril 2004 / Juin 2017 Tableau 8: Répartition des projets garantis par wilaya et région

Montants en DA

REGION	Nombre de Projets	%	Montant de la Garantie	%	Nombre d'Emplois	%
EST						
ANNABA	36	1,9%	1 051 833 364	2,0%	1 723	2,8%
EL-TAREF	13	0,7%	466 400 270	0,9%	329	0,5%
TEBESSA	19	1,0%	433 916 445	0,8%	461	0,7%
SOUK AHRAS	16	0,8%	266 420 826	0,5%	521	0,8%
BATNA	33	1,7%	984 547 422	1,8%	1 150	1,9%
BISKRA	17	0,9%	446 800 101	0,8%	410	0,7%
CONSTANTINE	58	3,0%	2 045 499 138	3,8%	2 163	3,5%
KHENCHELA	7	0,4%	190 484 427	0,4%	253	0,4%
M'SILA	27	1,4%	987 170 644	1,8%	724	1,2%
SETIF	64	3,3%	2 221 728 077	4,2%	2 199	3,6%
BORDJ BOU ARRERIDJ	40	2,1%	1 484 377 569	2,8%	1 539	2,5%
BEJAIA	130	6,7%	2 167 680 381	4,1%	3 479	5,6%
JIJEL	9	0,5%	417 358 456	0,8%	428	0,7%
OUM EL BOUAGHI	10	0,5%	279 968 942	0,5%	294	0,5%
SKIKDA	11	0,6%	162 737 828	0,3%	276	0,4%
GUELMA	8	0,4%	206 246 860	0,4%	133	0,2%
MILA	18	0,9%	585 205 321	1,1%	670	1,1%
S/TOTAL	**516**	**27%**	**14 398 376 071**	**27%**	**16 752**	**27%**
CENTRE						
BOUIRA	44	2,3%	1 630 877 864	3,05%	1 671	2,70%
TIZI OUZOU	166	8,6%	3 374 059 609	6,31%	5 168	8,36%
BOUMERDES	69	3,6%	1 618 552 657	3,03%	1 447	2,34%
ALGER	506	26,1%	14 554 336 115	27,21%	16 714	27,05%
BLIDA	90	4,6%	1 943 391 498	3,63%	2 162	3,50%
TIPAZA	38	2,0%	1 156 677 757	2,16%	1 526	2,47%
MEDEA	12	0,6%	370 052 853	0,69%	328	0,53%
DJELFA	11	0,6%	215 141 468	0,40%	250	0,40%
S/TOTAL	**936**	**48%**	**24 863 089 821**	**46%**	**29 266**	**47%**
OUEST						
AIN-DEFLA	17	0,9%	486 723 560	0,91%	526	0,9%
CHLEF	25	1,3%	961 004 770	1,80%	862	1,4%
TIARET	13	0,7%	817 502 365	1,53%	318	0,5%
RELIZANE	22	1,1%	651 221 839	1,22%	684	1,1%
NAAMA	5	0,3%	107 191 577	0,20%	152	0,2%
SIDI BELABES	24	1,2%	648 676 208	1,21%	990	1,6%
AIN-TEMOUCHENT	13	0,7%	504 866 600	0,94%	440	0,7%
TISSEMSILT	2	0,1%	30 263 450	0,06%	35	0,1%
SAIDA	9	0,5%	148 801 500	0,28%	165	0,3%
ORAN	146	7,5%	4 224 526 777	7,90%	5 446	8,8%
MASCARA	19	1,0%	656 895 882	1,23%	1 170	1,9%
MOSTAGANEM	41	2,1%	1 319 769 893	2,47%	1 275	2,1%
TLEMCEN	29	1,5%	728 411 297	1,36%	959	1,6%
EL BAYADH	3	0,2%	95 645 617	0,18%	91	0,1%
S/TOTAL	**368**	**19%**	**11 381 501 335**	**21%**	**13 113**	**21%**
SUD						
ADRAR	13	0,7%	266 965 189	0,5%	240	0,4%

EL-OUED	10	0,5%	232 772 236	0,4%	243	0,4%
BECHAR	4	0,2%	152 250 106	0,3%	179	0,3%
GHARDAIA	25	1,3%	415 274 427	0,8%	575	0,9%
LAGHOUAT	12	0,6%	383 763 174	0,7%	417	0,7%
OUARGLA	37	1,9%	955 285 311	1,8%	749	1,2%
INDOUF	2	0,1%	52 860 000	0,1%	44	0,1%
TAMANRASSET	10	0,5%	321 883 077	0,6%	188	0,3%
ILLIZI	4	0,2%	69 835 461	0,1%	22	0,0%
S/TOTAL	**117**	**6%**	**2 850 888 981**	**5%**	**2 657**	**4%**
TOTAL	**1937**	**100%**	**53 493 856 208**	**100%**	**61 788**	**100%**

ملحق رقم :07

Tableau 34 Concentration des PME (personnes morales) par wilaya

Taux de concentration = (Nombre de PME/Population résidente) *1000

Wilaya	*Nbre de PME 2018*	*Mouvement des S1/2019*				*Nbre de PME S1/2019*	*Population par Wilaya (RGPH 2008)**	*Taux de concentration*
		Création	**radiation**	**réactivation**	**croissance**			
Nord								
Alger	71309	1275	137	319	1457	72766	2988145	24
Tipaza	29578	890	51	138	977	30555	591010	52
Boumerdès	24634	654	14	58	698	25332	802083	32
Blida	22663	571	78	166	659	23322	1002937	23
Tizi Ouzou	39170	750	199	386	937	40107	1127607	36
Bouira	15422	369	14	58	413	15835	695583	23
Médéa	10837	203	14	71	260	11097	819932	14
Ain Defla	10392	197	11	84	270	10662	766013	14
Bejaia	32347	773	31	232	974	33321	912577	37
Chlef	13390	288	27	72	333	13723	1002088	14
Oran	29854	725	25	104	804	30658	1454078	21
Tlemcen	15292	342	121	160	381	15673	604744	26
Sidi Bel Abbes	9903	183	9	84	258	10161	949135	11
Aïn Temouchent	6807	121	8	31	144	6951	726180	10
Mostaganem	10400	201	1	37	237	10637	737118	14
Mascara	10322	198	23	35	210	10532	784073	13
Relizane	8567	141	12	52	181	8748	371239	24
Constantine	20378	489	68	141	562	20940	938475	22
Mila	11684	269	12	95	352	12036	766886	16
Jijel	12368	260	41	75	294	12662	636948	20
Annaba	15384	290	18	74	346	15730	609499	26
Skikda	13265	285	71	51	265	13530	898680	15
El Tarf	5230	101	49	39	91	5321	408414	13
Guelma	8621	187	1	40	226	8847	482430	18
Total du Nord	447817	**9 762**	**1 035**	**2 602**	**11 329**	**459146**	**21075874**	**22**
Hauts- Plateaux								
M'sila	14618	319	24	98	393	15011	990591	15
Djelfa	9702	163	1	33	195	9897	1092184	9
Laghouat	6346	115	16	49	148	6494	455602	14
Tiaret	8603	119	3	33	149	8752	846823	10
Saida	3800	76	3	15	88	3888	330641	12
Tissemsilt	3245	148	17	30	161	3406	294476	12
Naama	2288	96	248	40	- 112	2176	192891	11
El Bayadh	3342	60	6	10	64	3406	228624	15
Bordj Bou Arréridj	14594	383	30	100	453	15047	628475	24
Sétif	29375	696	64	120	752	30127	1489979	20
Batna	16805	445	50	74	469	17274	1119791	15
Oum El Bouaghi	7208	184	24	31	191	7399	621612	12
Khenchela	6945	114	18	42	138	7083	386683	18
Tébessa	8472	125	13	28	140	8612	648703	13
Souk Ahras	6122	113	11	40	142	6264	438127	14
Total des Hauts- Plateaux	141465	**3 156**	**528**	**743**	**3 371**	**144836**	**9765202**	**15**
Sud								
Illizi	1944	34	4	13	43	1987	49149	40
Tamanrasset	2867	69	21	31	79	2946	176637	17
Tindouf	2081	31	1	9	39	2120	52333	41
Adrar	4096	153	51	55	157	4253	399714	11
Biskra	7727	198	34	43	207	7934	721356	11
Ouargla	9886	185	4	32	213	10099	558558	18
El Oued	8433	255	45	54	264	8697	647548	13

Bechar	7143	68	7	37	98	7241	270061	27
Ghardaia	10034	217	25	88	280	10314	363598	28
Total du Sud	**54211**	**1 210**	**192**	**362**	**1 380**	**55591**	**3238954**	**17**
Total Général	**643493**	**14 128**	**1 755**	**3 707**	**16 080**	**659573**	**34080030**	**19**